جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

تخصص : مالية المؤسسة

الموضوع

أثر تطور السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة 2003-2018

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر اكاديمي

إعداد الطالبين

بلهاشمي محمد عبدلي تجيني محمد

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الأستاذة: بن طوير نعيمة: رئيسا

الأستاذة: طويل مريم: مشرفا

الأستاذة: بن حدوا منة: ممتحنا

السنة الجامعية2022/2023 :

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الحب عبارات أسمى مع اهديه الذي المتواضع العمل هذا في وفقنا الذي لله الحمد والامتنان:

حب قطرة يهديني لي فارغا الكاس جرع من إلى

العلم طريق لي ليمهد دربي عن الأشواك حصد من إلى

الدراسية مسيرتي إتمام أجل من وتعب ساندني الذي دربي نور أبي إلي.

علي وحرصها بدعائها رافقني طالما التي أمي إلى.

أجلي من وتعبت لي العون يدي مدت لطالما الغالية أختي إلى.

بعيد أو قريب من نجاحي في ساهم من وكل واصدقائي وأحبتي اخوتي إلى

الدراسة وزملاء المحترمين الأساتذة إلى.

المساعدة يد لي نقدم م كل إلى

بلهاشمي محمد

عبدلي تجيني محمد

شكر و تقدير

-الحمد لله الذي لا ينبغي الحمد لله إلا لوجهه الكريم على ما حبني به من النعم الكثيرة ومنها تذليل الصعاب في إتمام هذا البحث العمل فله الحمد كل الحمد.

من كل إلى الدراسي مساري في ساعدني من كل إلى بالشكر أتقدم و المعرفة إكتساب في وسندا عونا لنا كانوا الذين الأفاضل أساتذتنا الأستاذةطويل إلى الشكر بجزيل أتقدم كما المراتب أسمى إعتلاء هذه ومضمون مبنى في وتصويبات توجيهات من لنا لماقدمته .مريم العلم خدمة في دائما وجعله وحللها ، خير كل الله وجزاها المذكرة والتقدير الشكر مني له بذلك وعرفانا خاصة التعليم وخدمة عامة

ملخص:
تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات التي تنتهجها الدولة من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وبناءا على ذلك توجهت السياسة النقدية نحو تبني أسلوب حديث لها وهو سياسة استهداف التضخم بحيث يعتبر هذا الأسلوب إطار لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية و هو التحكم في معدلات التضخم، و قد شجع نجاح تطبيقها في الدول المتقدمة إلى اعتمادها من طرف بعض الدول النامية و منها الجزائر.
تهدف الدراسة إلى تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر و تطبيق سياسة استهداف التضخم منذ سنة 2010، فضلا على ذلك، سيتم عرض أهم التجارب الدولية الصناعية والنامية التي تبنت السياسة و نجحت في تحقيق أهدافها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد العديد من الصعوبات جعلت تطبيق هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري ناقصا منها غياب الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي وعدم توفر أغلبية شروط تبني سياسة استهداف التضخم في الجزائر.
الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، سياسة استهداف التضخم ، بنك الجزائر، التضخم

Abstract
The monetary policy is considered as one of the most important policies adopted by the state in order to fight the various economic imbalances and maintain economic stability by maintaining the overall level of prices. On that basis, the monetary policy moved towards adopting a modern method which is Inflation Targeting Policy. This method is considered as a framework to achieving the ultimate goal of monetary policy, which is to control inflation rates, as the success of its application in the developed countries has encouraged some of the developing countries to adopt it, including Algeria. This study aims at analyzing the course of the monetary policy in Algeria and the application of inflation targeting policy since 2010. Moreover, we will discuss the most important experiences of international developed and developing countries which adopted the policy and succeeded in achieving its goals. The study concluded that there are a number of difficulties that have made the implementation of this policy in the Algerian economy incomplete, among which are the absence of full independency of the central Bank and the unavailability of a majority of the conditions for adopting inflation targeting policy in Algeria
Key words: monetary policy, Inflation Targeting Policy, Algerian bank, Inflation

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر و تقدير	ب
ملخص	ت
جدول المحتويات	ث-ج
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ح
مقدمة	9
الفصل الأول : إطار النظري للساسية النقدية	13
تمهيد	14
المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية	15
المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و أنواع السياسة النقدية	15
المطلب الثاني : أدوات السياسة النقدية	17
المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية	21
المبحث الثاني : السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة إنفتاح إقتصادي	31
المطلب الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990	31
المطلب الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2003	40
المبحث الثالث : إطار نظري للتضخم	47
المطلب الأول : مفهوم التضخم و أنواعه	47
المطلب الثاني : أثار التضخم	52
المطلب الثالث : أدوات سياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم	57
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر تطور السياسة النقدية في الجزائر على معدلات التضخم(2003-2018)	62
تمهيد:	63
دوافع و أسباب اختيار فترة الدراسة:	
تحليل تطور المتغيرات المستخدمة في الدراسة:	60
مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك	71
تقييم استهداف التضخم في الجزائر:	74
خاتمة	76
قائمة المراجع	77

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة2018 – 2003	**61**
02	سعر صرف العملة دينار / دولار /الأورو خلال الفترة2018 – 2003	**63**
03	تطور أسعار النفط و معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة.2018-2003	**67**
04	توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة(2018-2003)	**69**
05	مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك	**71**
06	مقارنة بين معدل التضخم الفعلي و المستهدف في الجزائر خلال الفترة-2003 2018	**74**
07	تطور معدل كل من التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة-2003 2018	**75**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	**30**
02	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2003-2018	**62**
03	توزيع القروض الموجية للاقتصاد حسب القطاع	**70**
04	تطور مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك خلال فترة الدراسة	**72**

مقدمة

مقدمة

عندما نتأمل الظروف التي مرت بها جميع الدول دون استثناء منذ كساد الثلاثينات من القرن الماضي إلى اليوم، لوجدناها تعيش في مناخ يسوده الخوف من تعرض اقتصادياتها إلى اختلالات اقتصادية من تضخم وبطالة، ولذلك تسارع هذه الدول الى تصميم سياسات اقتصادية مناسبة لتجنيب اقتصادياتها هذه الاختلالات والسياسات الاقتصادية عديدة ومتنوعة، فنجد منها السياسة النقدية والسياسة المالية وغيرهما من السياسات الأخرى أهم مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، وتتجلى هذه الأهمية لكون مساهمتها كبيرة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ، وهذا يعني أن هناك رابط وثيق بين النشاط النقدي والنشاط الاقتصادي، ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية مثل البطالة وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملات المحلية بالحلول النقدية، وفي هذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية، تتدخل بإجراءاتها وأدواتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، لتفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى التوازن والاستقرار الاقتصادي، ولذلك تعد السياسة النقدية من الموضوعات التي تحظى بمكانة كبيرة في البحوث والدراسات الاقتصادية، نظرا للتطور المستمر في النشاط النقدي والمصرفي في كل الدول، ونظرا للدور المهم الذي تطلع به هذه السياسة في محاربة التضخم

إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لعلاج الاختلالات الاقتصادية تتم تحت مسؤولية البنك المركزي السلطة النقدية(، الذي يقوم بتحديد طبيعة الاختلالات إن كانت داخلية أو خارجية ومن ثم يقوم البنك المركزي بعد ذلك بجمع المعلومات من كل القطاعات الاقتصادية بغرض مواءمة هذه الإجراءات، لاستخدامها وفق الأدوات والوسائل المتاحة، وبالكيفية السليمة التي تتماشى مع وضعية الاقتصاد وإمكانيته .تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر، وهي ليست وليدة هذا العصر وإنما تمتد جذورها إلى العصور القديمة، فقد عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القدم، حيث اختلفت معدلات التضخم من حقبة لأخرى فنجدها مرتفعة في البعض ومنخفضة في البعض الآخر . وما يمكن القول عليها انها ظاهرة سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية وشملت كل الدول على السواء متقدمة او نامية، وشغلت بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء، لما لها من أثار سلبية على الاقتصاد كالحد من الادخار، تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، عدم تحفيز الاستثمار وغيرها من الآثار السلبية الأخرى .وبسبب تعدد الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة نجد ان معظم الدولة التي عانت من التضخم قامت بتطبيق مزيج من السياسات الاقتصادية من اجل تحقيق استقرار الأسعار وبالتالي الاستقرار الاقتصادي . وقد أظهرت التجارب والخبرات أن التأثير الفعال على معدلات التضخم يكون من خلال السياسة النقدية بالاعتماد على الاستهدافات الوسيطة كالكتلة النقدية وسعر الصرف وأسعار النفط ومؤشرات أسعار الإنتاج والاستهلاك والقروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي للقطاع الخاص و ذلك من خلال التأثير على الأسعار بطريقة غير مباشرة من الطبيعي أن تهتم البنوك المركزية بإبقاء التضخم دون مستويات معينة، لذا نجد البنوك المركزية بنفسها مضطرة الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، أي ضمان

معدلات بطيئة لتغير مستويات الاسعار لان انعدامه يقود الى تسوية عملية صنع واتخاذ القرار من قبل الوحدات الاقتصادية وانعدام الثقة بالسلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي

لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بان استقرار الاسعار يجب ان يكون الهدف طويل الأمد للسياسة النقدية وكما تبين ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي بان التأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الاستهدافات الوسيطة التقليدية كمعدلات الفائدة، سعر الصرف والمجاميع النقدية التي لم تكن فعالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع الى تبني اسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل الدول المتقدمة أو النامية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وعرف هذا الأسلوب لسياسة" استهداف التضخم"

تعد سياسة استهداف التضخم إطارا لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية، إذ تطمح هذه السياسة إلى السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة بما يسهم بتوفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، يكون لها اثر ايجابي بالغ في جذب الاستثمارات الخاصة وتعزيزها على الصعيدين المحلي والأجنبي على حد سواء، بالإضافة إلى إيجاد فرص مواتية للتوظيف، ومن ثم الارتقاء بمستويات المعيشة .أصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض(10-90) ، المعدل والمتمم للأمر (11-03) واللذين ظهر فيهما اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم عرض وتداول النقود والذي كرس مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها ومنح استقلالية للبنك المركزي في إدارتها ، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة إدراج ضبط العرض النقدي في سلم أولويات السياسة النقدية .وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي شاهدتها الجزائر خاصة مع مرحلة الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، عرفت ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات مع بداية التسعينات، خاصة بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 والذي تواصل حتى تطبيق قانون .10-90 وفي سنة 2000 عرفت تراجعا قياسيا في معدلات التضخم كنتيجة لهذه الإصلاحات وبعدها أصبح معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الحالة الاقتصادية القائمة .وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضاً على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة و أسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

أولا :تحديد إشكالية الدراسة

ومن هنا وبناءا على ما تم استعراضه، تم طرح إشكالية البحث كالتالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل الإصلاحات التي شهدها قانون النقد و القرض في التحكم في مستويات التضخم؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية

ثانيا : الأسئلة الفرعية التالية

-1ماهي مستويات التضخم خلال الفترة المدروسة2018-2003؟

-2هل نجح تطبيق استهداف التضخم في التخفيف من معدلات التضخم؟

تدفعنا هذه التساؤلات إلى إتباع أسلوب وصفي تحليلي يهدف إلى:

- التعرف على ظاهرة التضخم وتطورها في الجزائر
- تفصيل تطور السياسة النقدية في الجزائر و مختلف الإصلاحات التي شهدها قانون النقد و القرض

ثالثا : فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وجملة الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :ساهمت السياسة النقدية في التحكم في مستويات التضخم خلال الفترة2018 - 2003

الفرضية الثانية: تعتبر الكتلة النقدية من أهم مسببات التضخم في الجزائر

رابعا :اهداف الدراسة.

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من أهداف نبرزها كمايلي:

- التعرف على مختلف الجوانب النظرية للسياسة النقدية و كذا سياسة استهداف التضخم.
- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر وتحديد أسبابه.
- التعرف على صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في الجزائر.

خامسا :أهمية الدراسة

نظرا للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجر عن ظاهرة ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الجزائري والإصلاحات التي انتهجتها السلطات الجزائرية للتحكم في معدلات التضخم، بحيث تكمن أهمية البحث

فيما يلي:

- دراسة وتحليل السياسة النقدية التي تعتمد على أهداف وسيطة لتحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي.
- دراسة سياسة استهداف التضخم كإطار جديد لإدارة السياسة النقدية .

تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر

سادسا :أسباب اختيار الموضوع

لقد حفزنا على اختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب نوجزها كما يلي:

- ✓ الرغبة في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .
- ✓ محاولة إبراز دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار.
- ✓ محاولة القيام بدراسة اقتصادية تحليلية على حالة واقعية تمس الجزائر.
- ✓ التعرف أكثر على دور السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم المرتفعة وذلك بتبني سياسة استهداف التضخم.

سابعا : منهج الدراسة

بما أن موضوعنا يهدف إلى توضيح دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي و تحليل مختلف جوانب السياسة النقدية وأدواتها وأهم أهدافها و سياسة استهداف التضخم باعتبارها أخر التطورات في مجال السياسة النقدية و وواقع تطبيقها و مدى نجاحها في الحد من ارتفاع الأسعار في الجزائر.

تامنا : الدرسات السابقة

دراسة يوسفي رقية وداد و بونوة سكينة (2022) بعنوان سياسة استهداف التضخم في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 2001-2021 التي توصلت الى ان الكتلة النقدية من أهم مسببات التضخم رغم استهدافه مباشرة.

دراسة بن نونة سامي محمد (2022) بعنوان فعالية سياسة استهداف التضخم في الحد من أثر نفاذ أسعار الصرف في الجزائر دراسة قياسية2018-2003 ، دراسة قياسية توصلت إلى أن الكتلة النقدية هي المسبب الرئيسي للتضخم في الجزائر.

دراسة الطاهر جليط و الهام لحام (2020) بعنوان تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر التي توصلت إلى فعالية استهداف التضخم نسبية نظرا لعدم توفر شروط إنجاحها.

دراسة جواهرة صليحة و ششوي حسني (2021) بعنوان محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 دراسة قياسية توصلت إلى تدهور سعر الصرف بفعل تزايد الواردات من مسببات التضخم في الجزائر.

درارسة ججازية بن بوزيان و عبد الرحيم شيبي (2016) بعنوان دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1980-2016 التي توصلت إلى أن عرض النقود سعر الصرف و معد الفائدة و أسعار السلع المستوردة من اهمم محددات التضخم في الجزائر.

دراسة فلة شايب عينو (2015) بعنوان مساهمة سياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار العام للأسعار التي هدفت إلى تسليط الضوء على شروط و متطلبات إنجاح سياسة استهداف التضخم في الدول الناشئة.

كما نلاحظ توصلت جل هذه الدراسات إلى أن الكتلة النقدية من أهم مسببات التضخم في الجزائر مما دفعنا لطرح هذه الفرضية و محاولة الإجابة عليها دون إهمال عوامل أخرى تم تحليلها في الجانب التطبيقي.

تاسعا :هيكل وخطة البحث

لقد قسم هذا البحث إلى فصلين، فالفصل الأول تناول السياسة النقدية والإطار النظري لها من خلال ثلاث مباحث المبحث الأول تضمن عموميات حول السياسة النقدية . وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد تضمن إطار نظري للتضخم.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة تحليلية لأثر تطور السياسة النقدية في الجزائر و انتهاج استهداف التضخم على معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 2003-2018 اعتمادا إلى تقسيمها إلى فترة قبل و بعد تطبيق الاستهداف .

الفصل الأول :
الإطار النظري
للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلا خصبا لكثير من البحوث والدراسات وتتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغيرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بحيث تعمل على امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم وحقن الاقتصاد بالسيولة في حالات الكساد والركود الاقتصادي.

أما فعالية السياسة النقدية فتنحصر عموما في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كما ترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التنسيق والملائمة فيما بين استخدام هذه الأدوات من جهة واستخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها .وعلى هذا الأساس سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :عموميات حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني :السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الانفتاح الاقتصادي .

المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية.

تمارس السياسة النقدية من طرف البنك المركزي الذي يعتبر السلطة النقدية وعلى رأس النظام المصرفي حيث يسعى من خلال الإصدار و توجيه التداول النقدي لدعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق استقرار قيمة العملة محليا و دوليا.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية و أنواع السياسة النقدية

يعد تحديد التعاريف والمفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث الى مختلف التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية أهدافها وأدواتها وسنحاول في هذا المطلب الإلمام ببعض التعاريف للسياسة النقدية

تعددت مفاهيم السياسة النقدية واختلفت لتنوع أدواتها وأهدافها، كما أن لها بعض المبادئ والأسس التي تقوم عليها في إطار تحقيق أهدافها، وسنحاول في هذا المطلب الإلمام ببعض التعاريف للسياسة النقدية يقصد بالسياسة النقدية " مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية) البنك المركزي أو وزارة المالية (والتي تسيطر من خلالها على شؤون النقد والائتمان، وتتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود) كمية وسائل الدفع (بما يتلاءم مع ظروف البلد الاقتصادية) وتسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إما إلى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الإضافية أو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد[1](

كما يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية القضاء على البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار[2]

كذلك السياسة النقدية هي" مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية[3]

ويعرف " Kent" السياسة النقدية على أنها " مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل[4].

أنواع السياسة النقدية(Types of monetarypolicy)**:**

---

[1]عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، دار مجدلاوي للنشر،عمان ط1999(2)ص207

[2]ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،مصر 2008 ، ص173

[3]عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادالقومي، مجموعة النيل العربية مصر ط(1)، 2003 ، ص.90

-Pascal Gaudron Sylvie Economie monetaire et Financière, 5 ème édition, Economica, Paris, 2008, p 285.

[4]أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط(2)،2005 ،ص183

في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السياسات النقدية:

السياسة النقدية الانكماشية:

تتبعها الدولة إذا مر إقتصادها بظاهرة التضخم و يكون الهدف منها هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

-رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي و بالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية، و بدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الإقتصادية من خصم أوراقها التجارية هذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .

-دخول البنك المركزي بائعا في السوق المفتوحة، و بالتالي سوف يضخ المزيد من الأوراق التجارية مقابل إمتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق .رفع نسبة الإحتياطي الإلزامي .إذا رفع البنك المركزي سعر الإحتياطي الإلزامي، سوف يقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض[1]

السياسة النقدية التوسعية:

تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي عندما التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي من اجل زيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء[2].

و تقوم هذه السياسة بالإجراءات التالية:

- تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي.
- تخفيض سعر إعادة الخصم.
- دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المتداولة في السوق المالي[3].

المطلب الثاني : أدوات سياسة النقدية

أدوات السياسة النقدية:

[1]أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل النشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010 ، صص-180 181.

[2](بن البار, ا . (2017). أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر 1986 _ 2014 أطروحة دكتواره . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر

[3]المرجع نفسه ص181

يمكن للبنك المركزي أن يستخدم العديد من الأدوات النقدية لتحقيق الأهدافه و هنالك نوعان من الأدوات التى تقوم بتطبيق سياستها النقدية من خلالهما

الأدوات غير المباشرة) الكمية: (

يتم استخدام الأدوات الكمية بشكل غير مباشر للتحكم في المعروض النقدي المتداول لدى الأفراد وحجم الائتمان في مصارف الدولة، ولها ثلاثة أنواع:

-1سياسة سعر البنك أو سعر إعادة الخصم: تعتبر هذه الأداة من أقدم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، حيث لجأت إليها البنوك في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى حين ظهور سياسة السوق المفتوحة في الثلاثينات من القرن الماضي، عندما فقدت سياسة سعر الخصم أهميتها.

ويقصد بسعر الخصم والذي يطلق عليه أيضا سعر البنك أو سعر إعادة الخصم سعرة الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية، ويمثل أيضا سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية[1]

ويهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي وثانيا على كلفة الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها[2]

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية والانكماشية، ففي أوقات الركود الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة النقدية توسعية، حيث يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم مما يشجع البنوك التجارية على زيادة الافتراض منه وبالتالي زيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق نقود الودائع ومن ثم زيادة العرض النقدي بالمجتمع كوسيلة لمعالجة الركود الاقتصادي[3]

ويحدث العكس في حالة التضخم، حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر إعادة الخصم ويحد هذا الأمر من لجوئها إليه ومن قدرتها على منح الائتمان وخلق نقود الودائع وبالتالي تخفيض عرض النقود[4]

-2عمليات السوق المفتوحة: يقصد بالسوق المفتوحة "تدخل البنك المركزي في السوق المالية والنقدية لبيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وحتى الذهب والعملات الأجنبية، بهدف التأثير على الإئتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة[5]وتقوم

[1] جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2002 ، ص 113
[2]أكرم حداد، مشهور مدلول النقود والمصارف) مدخل تحليلي ونظري(، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2005 ، ص185
[3] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر،2013 ، ص.239
[4] رمضان محمد مقلد علي عبد الوهاب مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر،2007 ، ص247
[5]بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للفترة2010-1990 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي جامعة باتنة،2016 ، ص.59

آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا للسندات الحكومية والأوراق المالية[1]،

فإذا استهدف البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية لمواجهة الضغوط التضخمية فيقوم ببيع اذونات الخزينة والسندات الحكومية في الأسواق المالية بقصد امتصاص الفائض النقدي لدى أفراد المجتمع .أما إذا كان الاقتصاد يواجه ركودا اقتصاديا فيقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من أجل زيادة السيولة النقدية في السوق[2]

يتطلب نجاح هذه السياسة وجود أسواق مالية متطورة، فضلا عن وجود احتياطات كافية من الأصول المالية لدى البنك المركزي توضع تحت تصرفه[3]

-3نسبة الاحتياطي الإجباري: يقصد بها تلك النسبة من إجمالي الودائع المصرفية التى يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه[4]

بعبارة أخرى هي تلك النسبة بين الرصيد الدائن الحساب البنك لدى البنك المركزي ومجموع التزامات هذا البنك[5]وهذه النسبة تكون عرضة للتغيير من وقت لآخر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد،[6] والهدف من فرض البنك المركزي لهذه النسبة هو ضمان سلامة أموال المودعين وكذا التأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع[7]

فإذا استهدف البنك المركزي التوسع في حجم الائتمان، يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، وهي بذلك تزيد من قدرة البنوك التجارية على توليد نقود الودائع ويلجأ البنك المركزي إلى تلك السياسة في أوقات الركود الاقتصادي، أما في حالات التضخم فيقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني بقصد تقليص قدرة البنوك التجارية على توليد نقود الودائع[8]

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن سياسة سعر الخصم من ناحية مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فيما يحاول البنك المركزي في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية وبالتالي في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة، نجده على العكس من ذلك يحاول في الأولى التأثير في سيولة السوق النقدية وفى هيكل هذا

[1]جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص112
[2]عبد الله الظاهر، موفق على الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار بزنيد المنشرة الطبعة الثانية، الأردن،2006 ، ص311
[3]رمضان محمد مقلد على عبد الوهاب، مرجع سبيل ذكره، من248
[4]رمضان محمد مقلد علي عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 3 ص248
[5]طالب محمد عوض مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن،2001 ، ص23
[6]احمد هني العملة والنقود ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر،2008 ، ص109
[7]ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2008 ، من269
[8]اكرم حداد، مرجع سبق ذكره، ص188

السوق بهدف التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[1] بمعنى آخر أن البنك المركزي يجد نفسه داخل سوق يزيد أو ينقص من سيولته وليس أمام هذا البنك أو ذلك[2]

الأدوات المباشرة) النوعية: (

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها:

-1تأطير القروض) أو الرقابة على الائتمان :)تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي بالإمكان منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية و تكون ملزمة بإحترامه، و يهدف هذا الاجراء التنظيمي لفتح المجال أمام المؤسسات المالية لجدب المودعين و المقترضين ، فعند تحديد حجم الائتمان تصبح عملية خلق النقود بطيئة قد تؤدي لأن يكون القسم السوقي الذي تكونه البنوك التجارية محدودا[3]

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز[4] . فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب يتبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

-2السياسية الانتقائي للقروض: وتستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح الائتمان، لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة القرضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية.

لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها[5]:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المرتبطة بالتصدير.

[1]عبد الله الظاهر، موفق علي الخليل، مرجع سبق ذكره، ص ص332-331

[2]انس البكري و وليد صافي النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009 ص86

[3]شملول حسينة ، أثر إستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي المدية، الجزائر 2001 ص27 26

[4]عياش قويدر ، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999، ص28

[5]فتح الله ولعلو الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، 1987 ، ص421

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقوف ، عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض.
- فرض أسعار فائدة تفضيلية لإعادة الخصم بهدف التأثير على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها وهذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة انكماشية أو تضخمية.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على السلع ويستخدم هذا القيد لتقليل التضخم في الاقتصاد.

- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة في منح القروض عندما تتجاوز القروض حدا معينا[1]

-3تنظيم معدلات الفائدة : تنظيم معدلات الفائدة : عند منح البنوك التجارية للقروض تحصل على فوائد و تسعى لتكون الفوائد أكبر من التكلفة التي يتحملها البنك عند تسييره للقرض ، لكي يكون استغلال البنوك مربحا عليها الاخذ بعين الاعتبار الفوائد المدينة التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تقدمها إليهم البنوك ، بالاضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة و هي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل المودع بالاضافة إلى معدلات إعادة التمويل و التي تفرضها مؤسسات الاصدار) إعادة الخصم (و يجب ان تكون الفوائد المحصلة أكبر من الفوائد المدفوعة و يترتب على تحديد سقف معدلات الفائدة على الودائع ما يلي[2]:

- حماية منافسين البنوك وهي المؤسسات المالية غير مصرفية حتى تتمكن من جذب المودعين
- تنظيم هامش البنوك بتحديد سعر الفائدة من شأنه تنظيم هامش الربح الذي يحصل عليه البنك
- تنظيم وتعديل الاقتراض ، خاصة المتعلقة ببعض المقترضين كالمؤسسات العمومية.

المطلب الثالث :أهداف السياسة النقدية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تمس جوانب مختلفة ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لوضعها الاقتصادي مما يتطلب من الحكومة التعاون مع السلطات النقدية أن تضع أولويات تحقيق هذه الاهداف من خلال تأثير على عرض النقود سواء بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق هذه الاهداف[3] لابد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الاهداف الاولية و الوسيطة والنهائية

الفرع الأول :الأهداف الأولية للسياسة النقدية

[1]صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ، مصر 2005 ص98
[2]أسامة محمد، مبادئ النقود كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ص.132
[3] عود محمد الكفراوي،" الساسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب 2006 ص.161

تعتبر الاهداف الاولية كحلقة بديلة في الاستراتيجية السياسة النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي ان يتحكم فيها للتأثير على الاهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نقود الاجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك والظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الاجل الطويل، ولهذا فلأهداف الاولية ماهي إلا صلة بين أدوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة [1] حيث أنه من خلال الاهداف الاولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعلمين والسوق حول مضمون السياسة النقدية[2]

تتكون الاهداف الاولية من مجموعتين من المتغيرات : المجموعة الاولى وهي مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية ، ومجموع احتياطات البنوك ، واحتياطات الودائع الخاصة وهذا ما سنعرضه بالتفضيل أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بالاحتياطات غير المقترضة بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة والمعدل الأرصدة أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

أولا :مجمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور الاحتياطات المصرفية ، بحيث أن النقود تضم الاوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية الإضافية والنقود الحاضرة في الخزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحة منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخر أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية) كمية القروض المخصومة .(قد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو مجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة ؟ إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيد وأخرى معارضة حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول اهمية كل المجتمع ، وهكذا بقي الموضوع محل جدل والنقاش لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط ، وطالما الامر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي[3].

ثانيا :ظروف سوق النقد

وهي مجموعة الثانية من الاهداف الاولية التي تسمى ظروف السوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ،ومعدل الارصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو الخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى وسعر الفائدة على الارصدة

[1] أبو على محمد سلطان،" اقتصاديات النقود والبنوك "، مصر ، كلية التجارة جامعة الزقازيق1991 ، ص48

[2] Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découvert .paris, 2000, p88

[3] برعي محمد خليل،" سويفي عبد الهادي، النقود والبنوك، جامعة القاهرة، مكتبة نعضة الشروق، 1986 ، ص61

المقترضة لمدة قصيرة[1]، تتمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي من وتسمى صافي الاقتراض والاحتياطات الحرة الموجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المفترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة . كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على اذونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفترضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

الفرع الثاني: لأهداف الوسيطية

تعتبر الأهداف الوسيطية هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول الى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية و لهذه الأهداف عدة نقاط ايجابية فهي تمثل متغيرات نقدية ولها اتصال مباشر بالبنوك المركزية ويسهل التأثير عليها ، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية وعلى سعر الصرف ومعدلات الفائدة في انه لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والانتاج والأجور ، أما النقطة الأخرى فتعتبر الأهداف الوسيطية بمثابة إعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك عن أهدافه الوسيطية فانه يريد من خلالها إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم[2].

تمثل مؤشرات إحصائية لكمية النقود وتعكس قدرة المتعاملين الماليين المقيمين على الإنفاق، فهي تضم وسائل الدفع التي بحيازة المتعاملين بالإضافة إلى وسائل التوظيف التي يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة دون تحمل خسائر في رأس المال إلى سيولة .ان تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية لمستوى قريبا لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يميل بالنسبة للنقد وبين الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافها في هذه المجمعات بالتدريج، بداية بشكل غير معلن، ثم معلن.

ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، ويبين فيردمان

(Freidman)ثلاث مزايا المنهج التثبيت هي:

- يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار
- عند زيادة عرض النقود بمعدل ثابت فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل أثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.
- تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية :

[1] أحمد أبو الفتوح ناقة نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، القاهرة، مؤسسة الشباب الجامعة 1998 ، ص134
[2] دحان و سلوكي ،2017

- إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديدها وحسابها ونشرها [1]

يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو الكمية النقدية لم تعد سهلة كما كانت في السابق نظرا لتغيير سرعة تداول النقد ونتيجة لابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإنه يبقى الإشكال مطروحا ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة و بدون غموض أو تعقيد، وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق M1 أو M2 أو المجمع النقدي الأوسع M3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

هناك مبررات لاستخدام المجمع الواسع و المجمع الضيق، فالمجمع الضيق النقود يسمح بالتركيز على وظيفة النقد وبينت التجارب الاقتصادية إن المجمع النقدي الضيق لم يكن بعيدا عن الابتكارات أو المشتقات المالية الحديثة لأن المجمع النقدي M2 الذي يضم M1 و توظيفات في حسابات على الدفاتر يتأثر بشدة باجتذاب أجهزة التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في حسابات على الدفاتر لدى البنوك .

كما أن المجمع النقدي M1 يتأثر هو الآخر بالابتكارات المالية عندما يكون يحتوي على مبالغ كبيرة من الأموال غير المستثمرة ، فيستطيع أصحابها تحويلها بسهولة إلى أشكال أخرى تخرج عن المجمع M1 لكونه يدر مردودية أفضل، أما المجمع الموسع فإنه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية لكنه قد لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديد لمحفظات الأوراق المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع نتيجة تنبؤات حول معدلات الفائدة[2].

معدلات الفائدة : يرى الكينزيون أنه من الأفضل لو تم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديون بها كثيرا لان كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه إذا تم الاهتمام بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي

إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة في هذه الحالة أن تهتم بتقلبات سعر الفائدة، لكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هوامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك

[1] آسيا علية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة - حالة الجزائر - ص18-17.
[2] صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص.119

هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية

إلا أن معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي:

فعلى مستوى الصعيد الداخلي، تؤثر على مستويات استثمارات المؤسسات مثل الاستثمار في السكن وعلى الاختيارات بين السندات و النقد، وعلى مستوى الصعيد الخارجي، تؤثر بشدة على تحركات رؤوسالأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة ايجابية لا هي مرتفعة ولا هيمنخفضة - ومستقرة قدر الإمكان في الزمن.

و يوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:

- **المعدلات الرئيسية:** وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- **معدلات السوق النقدية :**وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة[1](...
- **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل :**وهي التي على أساسها تصدر السندات.
- **المعدلات التوظيف في الأجل القصير :**حسابات على الدفاتر، ادخار سكني(...
- **المعدلات المدنية** : وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

معدل صرف النقد: إن معدل صرف النقد هو مؤشر نموذجي هام حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه التكافؤ القدرات الشرائية، إن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي الهادف إلى رفع سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملا لتخفيض التضخم و هو ما يحقق الهدف النهائي السياسة النقدية، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضامنا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عمولاتها بعمولات قوية والحرص على استقرارها حيث عينت عدة بلدان متقدمة و منفتحة على المبادلات التجارية الخارجية، ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف مما يؤدي إلى عدم القردة على التحكم في هذا الهدف[2].

[1] آسيا علية ، مرجع سبق ذكره ، ص16-17

[2] قدي عبد المجيد ،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية ، الجزائر ديوان المطبوعات الجزائرية 2003 ص 75

يلعب معدل الصرف دورا مهما في المعرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية الحكومة ما ، لذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف ملائم له نتائج ثقيلة منها:

- إن التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق الصرف خاصة في الحالات المضاربة والسلوكيات غير الرشيدة والعقلانية تؤدي إلى عدم قدرة البنوك المركزية في التحكم والسيطرة على سعر الصرف.
- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر العملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الاجل القصير الدفع بالمقابل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة في الأمد الطويل.
- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر ، يفرض على الاعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو يحد مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم ، وهو ما يبطئ النمو ويؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل[1]

ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي ، لا يمكنها أن أن تتركز جميع الاهداف الوسطية للسياسة النقدية على معدل الصرف ، لأنه في حالة المضاربة على النقد معين إذ لم يمكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية ، يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطاته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا[2].

الأهداف النهائية:من الجدير بالذكر أن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف ويذكر منها:

-1الاستقرار النقدي:يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي،سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة للاقتصاد الوطني[3].

فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنيين لصالح المدنيين و المنظمين و رجال الأعمال على حساب الدائنين و أصحاب الدخول الثابتة .

أما الانكماش فيودي إلى توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين و رجال الأعمال

---

[1] Philipe Jaffré, monnaie et politique monétaire, Op.cit. :p 103

[2] وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية "، ص .205

[3] Bernard Bernier, Henri-louis Védie, Macroéconomie, Dunod, Paris, 2eme édition, 2002, P144

ولقد اختارت معظم الدول الصناعية أهدافها للتضخم ما بين 1% و 3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من أثار سلبية على النمو وارتفاع تكاليف الرفاهية، وأن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو النتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد (كتشويه المعطيات الاقتصادية و تشجيع المضاربة(... ، وإن إعطاء الأولوية للتضخم أو الاقتصاد، وعليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، وتتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة، ونظام إعلامي ملائم[1].

-2التوظيف الكامل

تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي للوصول إلى العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة و يعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الأمثل الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية و الظروف الهيكليةللبنيان الاقتصادي، ونجد في الاقتصاد الأمريكي مثلا أن مرحلة العمالة الكاملة تتحقق عندما تصل نسبة العمالة إلى 94% أو 95% من إجمالي قوة العمل[2]."

-3تحقيق النمو الاقتصادي

كانت النظرية الكلاسيكية تنظر إلى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي هو متضمنا في تحقيق هدف العمالة الكاملة، وهو أمر دفعهم لعدم وضع سياسات اقتصادية) مالية أو نقدية (للوصول لذلك .إلا أنه بعد الحرب العالمية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين و السياسة و سيطر على اهتمامهم، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، وفي الخمسينات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة النقدية بصفة خاصة .إن تحقيق هدف العمالة الكاملة بصفة مستمرة يستلزم نموا مستمرا في الاقتصاد الوطني بحيث يكون كافيا لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة سابقا، بينما يرى فيردمان أن وضع معدل عال للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس أمرا محققا، وذلك في قوله ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدما أن هناك معدلا محددا من النمو ترغبه أو تحتاج إليه أو القول أن هناك معدل أخر منخفض، ولكن معدل النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم[3]."

ولكن إذا تم النظر إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد إنها باستطاعتنا العمل على تحقيق ذلك، كما إنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى

[1] اسيا علية، مرجع سابق،ص12

[2] جيمس جوارتيني وريكارد ستروب، ترجمة :عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي، دار المريخ السعودية،1999 ، ص207

[3] صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، منشورة، جامعة الجزائر الجزائر، 2003-2002 ، ص129

غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفوؤة وتوافر عوامل وظروف سياسة واجتماعية ملائمة ، لذلك فان دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل وكذلك مع سياسة مالية غير مناقضة لدور السياسة النقديةوفي الحديث عن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية يجب ملاحظة التفرقة بين النمو والتنمية فالتنمية تعني تغير في السنوات الأخيرة ليحقق ثلاثة أهداف أساسية وهي:

- القضاء على الفقر وعلاج أسبابه.
- تحسين نوعية الحياة.
- دعم القدرة على النمو.

أما النمو فيعني معدل التغير الكلى الحقيقي، وهذا أن كلاهما مرتبط بدرجة التطور الاقتصادي فالنمو الاقتصادي مركز على التغير الناتج الكلي الحقيقي أما التنمية تشمل التغير الهيكلي في الناتج وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي لتحسين معيشة الأفراد ككل[1].

-4تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون كل المعاملات الاقتصادية التي تم بين مقيمين في بلد معينو بلاد أخرى خلال فترة معينة وعادة ما تكون سنة.

من بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي تغير إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، و يتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة يحدث هذا أثرا إيجابيا على المدفوعات من عدة نواحي :

- تخفيض مستوى الأسعار مما ينعكس ايجابيا على الصادرات.
- تخفيض القوة الشرائية و السيولة في الدولة فتنخفض الواردات.
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد رفع سعر تخفيض العجز[2].

أما بالنسبة لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز، فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي و السلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و انخفاض الواردات.

[1] نفس المرجع السابق، ص129
[2] اسيا علية، مرجع سابق،ص14

و يرى البعض أن السياسة النقدية تحقق نجاحا هاما في حالة إتباع سياسة تعويم سعر الصرف بينما تكون السياسة المالية أكثر فعالية في حالة إتباع سياسة ثبات سعر الصرف، وذلك في ظل المفهوم التقليدي للاقتصاد المفتوح الذي يفترض تمام إحلال رؤوس الأموال والاستخدام الكامل لها مع إهمال أثر التوقعات و تثبيت أسعار السلع والخدمات.

تسعى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيق نفس أهداف السياسة الاقتصادية، يتم التعبير على هذه الأهداف بالمربع السحري لكالدور le carré magique de Kaldorوهي النمو الاقتصادي، التشغيل التام ،التوازن الخارجي واستقرار الأسعار كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم : 01 رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

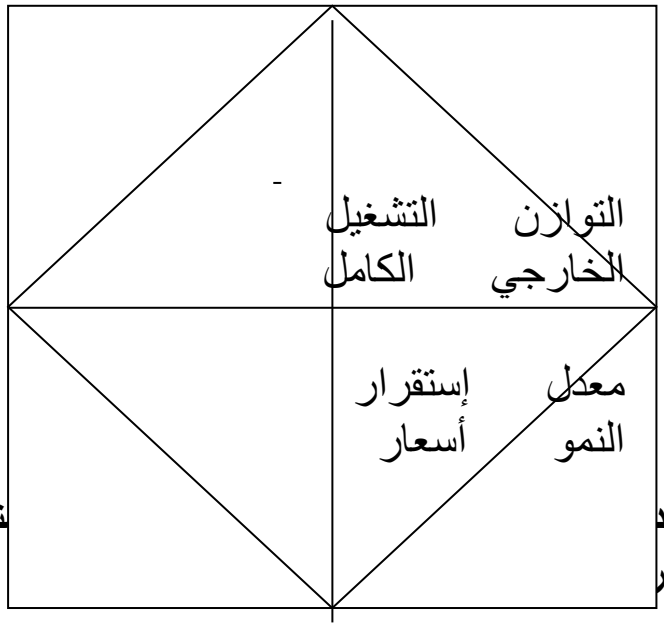

ليلى لكحل"السياسة النقد تيرغير منشورة معهد علوم الاقتصادية جامعة الجزائر

المبحث الثاني :السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة لإنفتاحالإقتصادي

تهدف الدراسة إلى التعرف على أولى الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية كخطوة أساسية للإصلاح الاقتصادي والمالي، وهذا باعتماد قانون رقم 10 90 الصادر في 14 أفريل سنة 1990المتعلق بالنقد والقرض، حيث كان الهدف الأسمى للقانون تنظيم القطاع المصرفي والمالي بحيث أنشأ سلطة الضبط) بنك الجزائر(، وأعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية إلا أن هذا القانون خضع إلى العديد من التعديلات استجابة لمتطلبات الظروف الاقتصادية والمالية ولخلصت الدراسة إلى أن من أهم اسباب تعديلات قانون النقد والقرض هو تجاوز ثغرات ونقائص القانون السابق

بالإضافة إلى إحداث علاقة جديدة وفعالة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

المطلب الأول : مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990

ان العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط الى اقتصاد السوق هو انشاء أسواق و مؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار ، و أن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات اضافية للسياسة النقدية ، لذا وجب خلق الاطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر و أدت الى عدم الاستقرار الاقتصادي ، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل ، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند الى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي أحدى محاور الاصلاحات الاقتصادية و هي أحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف و تحقيق الاستقرار النقدي[1]

قانون النقد و العرض

يعتبر صدور القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 1990/04/14 بمثابة الوثبة النوعية في تجسيد عملية الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر للانتقال من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث جاء قانون النقد والقرض لإصلاح النظام البنكي وإعطاء المهام الحقيقية لكل من الخزينة العمومية والبنك المركزي، والبنوك التجارية[2] ، ويمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام التمويل القائم على المديونية والتضخم، حيث كان الهدف الأسمى للقانون تنظيم القطاع المصرفي والمالي بحيث أنشأ سلطة للضبط) بنك الجزائر(، وأعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية، إلا أن هذا القانون خضع إلى العديد من التعديلات استجابة لمتطلبات الظروف الاقتصادية والمالية ولخصت الدراسة إلى أن من أهم أسباب تعديلات قانون النقد والقرض، هو تجاوز ثغرات ونقائص القانون السابق بالإضافة إلى إحداث علاقة جديدة وفعالة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى.

وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر اهمها فيما يلي :

-منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه، وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته

[1] مبارك بوعشة ، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية ، مجلة العلوم الانسانية ، عند 2 ، سنة 1999 ، ص. 82

[2] القانون رقم 10.90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16 الصادر في 18افريل.1990

-تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي، بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق البنكية على القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

إبعاد الخزينة عن منح القروض للمؤسسات العمومية، وبالتالي تخليها على التسيير المركزي للموارد المالية مع وضع حد لعجز الخزينة وتمويل الدين العمومي بتسبيقات من بنك الجزائر، والقيام بدفع كل ديونها السابقة في أجل أقصاه 15 سنة، ولا يمكن لبنك الجزائر تقديم قروض بأكثر من 10% من الموارد العادية للدولة للسنة السابقة لتمويل الاستثمارات العمومية[1]

-إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي في ممارسة الأنشطة البنكية في السوق المحلية[2].

على خلاف الطرح الليبرالي البحت تبنت الجزائر مقاربة تدمج بين تحرير السوق بعد تجربة التسيير الاشتراكي والإداري للاقتصاد (وتدخل الدولة، في إطار نظام مختلط يسمح من جهة باشتغال نظام الأسعار، ومن جهة أخرى، بتطبيق سياسات ظرفية وهيكلية من أجل توجيه مسار تطور الاقتصاد، وذلك في إطار خطة تستهدف دعم النمو وبلوغ استقرار التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى .وبذلك فقد تبنت الجزائر الاتجاه نحو اقتصاد السوق بالاعتماد على نوعين من الإجراءات تلك المتعلقة بتحرير السوق، وتلك المتعلقة بإنشاء هيئات عمومية تشرف على عملية الانتقال.

الإجراءات المتعلقة بتحرير السوق :

ويتعلق الأمر بالبحث عن إعادة التوازن للأسعار النسبية، بهدف تقليص الاختلالات المالية الداخلية . فالإجراءات المتخذة تستهدف الضغط على الاستهلاك وبالتالي الطلب الداخلي، على أن يتم توفير الشروط المالية اللازمة لتحريك العرض .هذا بالنسبة للإجراءات في المدى القصير المدى الزمني يصل إلى السنة الإجراءات المكملة، تتطلب تطبيق برنامج تعديل هيكلي في مدى متوسط 3) إلى 4 سنوات(، تستهدف من جهتها إعادة بناء هياكل الاقتصاد، وذلك بغرض تهيئة الظروف لاشتغال اقتصاد السوق.

أولا : الإطار التنظيمي والقانوني:

ارتبطت الإجراءات الأولى لتحرير الاقتصاد بسلسلة من القوانين، يتم إقرارها بداية من جانفي 1988 وذلك بعد سنتين من التحضير، ويتعلق الأمر بـ

[1] المادة 2 و 3 من قانون النقد والقرض رقم10-90
[2] لشعب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1997

-1قانون توجيه المؤسسات العمومية : وقد سمح بالتفريق القانوني بين مختلف المؤسسات، في أربعة أصناف :

- المؤسسات العمومية الاقتصادية وتأخذ استقلاليتها ويتم إخضاعها لقواعد التجارة والسوق، رغم أن رأسمالها ملك للدولة .تسيير الأسهم المكونة لرأسمالها يضمن من طرف صناديق المساهمة، التي تأخذ صفة متعامل مالي تقوم بتسيير محفظة الأسهم لأكثر من 900 مؤسسة، في صالح الدولة.
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مثل سونلغاز والشركة الوطنية للسكك الحديدية والتي تأخذ نشاطاتها طابعا شبه عمومي، وتعمل حسب علاقات تعاقدية مع الدولة .
- المؤسسات العمومية المحلية :تم توجيهها للاستقلالية هي أيضا، وذلك بعد إخضاعها للتطهير خاصة في ميدان البناء والأشغال العمومية، أي 827 مؤسسة من إجمالي 1250 مؤسسة.
- المؤسسات العمومية غير المستقلة وهي مؤسسات استراتيجيه يتم توجيهها لإعادة الهيكلة أساسا.

-2التخطيط : بعدما كان التخطيط هو مركز القرار الاقتصادي فيما يخص التسويات الماكرو - اقتصادية للبلاد، أصبحت الآلية ينحصر عملها في إطار قانون 1988

- أولا، التقديرات المتوسطة والطويلة الأجل، ووضع المخططات السنوية في إطار الميزانية الاقتصادية التي تأخذ طابعا إلزاميا عموميا فيما يخص نفقات الدولة وأولوياتها الاقتصادية.
- ثانيا، تحضير ومتابعة ميزانية التجهيز، بالنسبة للدولة.
- ثالثا، تحديد النشاطات ذات الأولوية والمناطق التي يتم ترقيتها في إطار تطبيق قانون الاستثمار الجديد.
- رابعا، برمجة استثمارات المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، وكذا لـ 22 مؤسسة الموجهة لإعادة الهيكلة .إن إصلاح المؤسسة الاقتصادية ونظام التعديل، لم يسمحا ببروز السوق كآلية للتعديل الذاتي .كان يجب انتظار صدور قانون النقد والقرض، من أجل أن تظهر التوجهات الليبرالية للإصلاحات الاقتصادية للبلاد.

-3قانون النقد والقرض :يمنح القانون لبنك الجزائر استقلاليته في إدارة السياسة النقدية ويضعه في مركز النظام البنكي ومعدلا لنشاطه وضامنا لعلاقاته داخليا وخارجيا .ويمنح القانون الضمانات اللازمة لعمل الاستثمارات الأجنبية، ويشكل بذلك أساسا لقانون الاستثمار الجديد لـ .1993 وهكذا، فإن تحرير الميكانزمات الاقتصادية الداخلية المتمثلة في الأسعار ومعدلات الفائدة والقروض، تبعها تحرير للميكانزمات الخارجية، من حيث حركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية .وهنا، فالتعليمات الصادرة من قبل بنك الجزائر، خلال الثلاثي الأول من 1991 سمحت بوضع حد للتسيير الإداري للموارد بالعملة الصعبة وكرست حرية التدخل في الأسواق الخارجية[1] فيما يتعلق بالاستثمار، لم تسمح إجراءات قانون النقد والقرض بأن تحل بشكل واضح الشغالات المستثمرين خاصة منهم الأجانب، فيما يتعلق بـ

[1] Mohamed Terbeche (PdgBna): La démarche vers l'économie de marché, les nouvelles perspectives , contribution au forum des hommes d'affaires algériens résidents à l'étranger, Alger 22-24 oct. 1994.

الضمانات التي يتم منحها، والامتيازات، وكذا في ميدان تبسيط إجراءات منح الاعتماد .وبذلك، فإن الآثار لم تصل إلى مستوى الطموح، حيث أن الانفتاح لم يؤدي إلى تحريك إيجابي للاقتصاد، الشيء الذي دفع إلى البحث عن حلول هيكلية لأزمة اعتبرت هيكلية، حيث لا يخرج ذلك عن اعتبار أنه يجب تعميق الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وهو ما يتعمق بمناسبة طرح قانوني التجارة والاستثمار الجديدين.

-4قانون التجارة :التغييرات التي طرأت على قانون التجارة، في صيغة الإصلاح للعام1993 ، مست التسوية القانونية وإفلاس الشركات وإعادة النظر في قانون الشركات مع العمل على حماية المقرضين وإدخال وسائل تسوية تجارية جديدة كاستعمال وصول الأمان le warrant ونشاطات جديدة مثل الفاكتورينغ[1] التغيير الأكثر دلالة هو ما تعلق بملكية المؤسسات العمومية الاقتصادية التي أصبحت تخضع لقواعد القانون الخاص، مما يؤدي إلى نتيجتين :أملاك المؤسسات تصبح قابلة للتنازل، ومفتوحة من الناحية القانونية لأي شخص يملك صفة التاجر، ثم أن المؤسسة العمومية الاقتصادية، يمكن أن تحال على الافلاس

-5قانون الاستثمار :ركز القانون الجديد للعام 1993 على أهمية تشجيع الاستثمار من خلال وضع قواعد تتسم بالشفافية والتسهيلات وفي منح الضمانات والامتيازات المختلفة كإطار لتدخل المستثمرين في السوق الوطنية .ثم، يحدد القانون أثرا واسعة للشراكة بين مختلف أنواع رؤوس الأموال الوطنية العمومية والخاصة والأجنبية .وبتوافق كامل مع قانون التجارة، يسمح قانون الاستثمار للمستثمرين الخواص الوطنيون والأجانب، بأن يحلوا محل الدولة أو أن يشتركوا معها في المجالات المفتوحة للشراكة، وذلك في شكل خلق مشاريع جديدة، أو توسيع القدرات أو إعادة تنظيم وإعادة هيكلة بواسطة مساهمات في رأس المال أو بالتجهيزات كما يلح القانون على عدم التفريق بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم.

ويتم تعميق ما جاء في قانون الاستثمار، بإجراءات قانون المالية التكميلي للعام 1994 التي تسمح بإمكانية التنازل عن أسهم شركات القطاع العام، مما ينهي التغيير المؤسساتي، الذي يمنح الحرية للاستثمار الأجنبي، ويسمح بالشراكة بين مختلف أنواع رأس المال، مما يعني أن السوق أصبحت مفتوحة ولا تميز بين المتعاملين[2]

-6الجباية :اعتمدت قواعد الجباية الجديدة على إعادة بناء النظام الجبائي حسب قاعدتي الشفافية والبساطة .لقد أصبحت مختصرة في الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي.

-7تحرير التجارة الخارجية : شكل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مبدءا دستوريا وأساسا للنظام الاشتراكي وقد ارتبط الاحتكار العمومي بالنظام الوطني للتخطيط والاحتكار تم توزيعه على المؤسسات

[1] مرجع نفسه
[2] مرجع نفسه

العمومية الاقتصادية، في صورة رخص للتصرف في عمليات الاستيراد أساسا، وذلك حسب دفتر الشروط

الرغبة في الانتقال إلى اقتصاد السوق، دفع السلطات العمومية، من خلال القانون 16-90 والمنشور 63 لـ 20 أوت 1990 لوزارة التجارة والتسوية 04-90 لبنك الجزائر، إلى القبول بإنشاء شركات وطنية أو أجنبية للاستيراد والتصدير في صيغتي التمثيل وتجارة الجملة .هذا الإجراء واجه ثلاثة مشاكل الأول، يتعلق بمصاعب تمويل التجارة الخارجية، مما دفع المتعاملين نحو التزود بالعملة الصعبة من السوق الحرة الموازية .الثاني، وجود قائمة مسبقة للمواد المسموح استيرادها الثالث الربط بين حصول الأجانب على الاعتماد للاستيراد والتصدير والتزامهم بالاستثمار في الإنتاج بالجزائر، وهو الإجراء الذي انتقد من قبل صندوق النقد الدولي[1]

الجزائر تلتحق رسميا بالتبادل الحر أثناء مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي في 1991 الإبرام الاتفاق الثاني اتفاق التثبيت، وذلك من خلال إصدار المرسوم التنفيذي 37-91 الذي يضع حدا نهائيا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية .ولكن، وفي ظرف اتسم بعدم كفاية التمويل بالعملة الصعبة، فالتخلي عن الاحتكار العمومي لم يسمح بالانتقال إلى المنافسة وإلى تحريك التبادل الدولي.

-8تحرير الأسعار : يتم إقرار نظام جديد للأسعار يأخذ بالاعتبار قوى السوق، من خلال إصدار القانون 12-89الجويلية1989 ، في أعقاب اتفاق ستاند باي "مع صندوق النقد الدولي لـ 30 ماي1989 ، حيث يتم العمل بنظامين :الأسعار المنظمة) الإدارية (والأسعار الحرة من خلال هذا النظام، يتم استهداف توجيه أحسن للموارد وتوسيع العلاقات السوقية والاتجاه نحو المنافسة.

بالنسبة للأسعار الإدارية، فتأخذ ثلاث صيغ الأسعار المضمونة، وتطبق على أسعار الإنتاج لعدد من الفروع الصناعية، بهدف تشجيع الإنتاج الوطني وبالتالي إحلال الواردات) في الصناعة الغذائية مثلا ثم هناك الأسعار المسقفة، وتستهدف دعم القدرة الشرائية للمواطنين) الخبز، الحليب الزيوت الغذائية (..) وكذا النشاط الإنتاجي، على أن آليات للدعم يتم إقرارها في حال تأثر سلبي من هذه القرارات من قبل المنتجين .كما يتم العمل بهوامش مسقفة على أن عدد المنتجات المعنية قد تقلص إلى أدنى حد ممكن، وذلك بطلب من صندوق النقد الدولي .ويتم تطبيق الإجراء، على أنواع من المنتجات والخدمات)كالمنتجات الصيدلانية مثلا.(

بالنسبة للأسعار الحرة، فقد أخذت درجة من الاتساع تطبيقا لشروط الهيئات المالية الدولية .وهنا، يتعين على المؤسسات التي تتعامل بالأسعار الحرة، أن تصرح فقط بأسعارها عند الإنتاج أو الاستيراد، وكذا التصريح بأي تغيير يطرأ عليها .في حين أن الموزعين المتعاملين بالأسعار الحرة فهم غير ملزمين بأي تصريح كان، إذ أن أسعارهم تكون كاملة الحرية والسلطات العمومية تحتفظ بحقها في التدخل عن طريق

[1]Hocine Benissad, Algérie. De la planification socialiste à l'économie de marché, Enageditions, Alger, 2004, p.p99-100 .

التنظيم في حال التعسف في رفع الأسعار .لكن الملاحظ في بداية التطبيق، أن الدولة لم تقرر أي تدخل كان لتنظيم السوق[1]

-9تقنين علاقات العمل :يشكل تقنين علاقات العمل، صورة هامة في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث يسمح القانون 90-11 بتغليب الطابع التعاقدي بين العمال والمستخدمين، وهو ما يفتح المجال أمام إمكانية التسريح، لأول مرة، وذلك لأسباب اقتصادية .يسمح التوجه الجديد، بطمأنة المستثمرين الوطنيين والأجانب من حيث مراعاة ظروف السوق وإمكانية البحث عن تقليص تكاليف اليد العاملة، بما يتطابق مع شروط المنافسة في السوق .هذه الوضعية، تسمح ببلوغ مرونة العمل كشرط للنشاط في إطار حرية السوق، وكخطوة للاندماج في مرحلة ثانية، في التقسيم الدولي للعمل[2] ويسمح الإطار القانوني الجديد، بتوسيع إمكانية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك بمناسبة تطبيق سياسة إعادة الهيكلة الصناعية و الخوصصة.

ثانيا : إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة

-1إعادة هيكلة القطاع العام : بمناسبة توقيع اتفاق إعادة جدولة الدين الخارجي، مع هيئات اتفاق واشنطن"، تلتزم الجزائر بتعميق دور السوق، وذلك من خلال الاتجاه نحو تخلي الدولة عن التسيير والاحتفاظ بصفتها المالكة لمؤسسات القطاع العام، حيث يتم إعادة هيكلة هذه الأخيرة وتهيئتها لتطبيق سياسة الخوصصة .مؤسسات القطاع العام، تم تنظيمها بحيث تأخذ صفة شركات أسهم تتجمع في إطار فروع صناعية، ويتم تسيير رأسمالها العمومي من قبل صناديق المساهمة بعدد 8 عند التحول إلى الاستقلالية(، وذلك بعد أن تم إقرار تطهير مالي في صالحها، يسمح لها بإعادة تكوين رأسمالها الاجتماعي وتطور التأطير المالي للقطاع العام بمناسبة إنشاء شركات الهولدينغ التي عرضت صناديق المساهمة، وتطبيق قانون تسيير رؤوس الأموال المتداولة للدولة، مع وضع إطار للعلاقة بين البنوك والمؤسسات، يستهدف تطهير الوضعية المالية للمؤسسات التي عانت من المزيد من الاختلال المالي كنتيجة لتطبيق الإصلاحات، حيث يتم إقرار التخلي عن المؤسسات ذات الاحتلال العميق) عن طريق الحل(، ودفع الأخرى إلى تقليص عدد العمال مع مساندتها في إطار تعاملاتها الخارجية وإدماجها في خطط الفروع التي تنتمي إليها .وفي محاولة أخرى للتلاؤم مع معطيات السوق، أقرت وزارة الصناعة والمناجم خطة جديدة لإعادة هيكلة النسيج الصناعي الوطني، ويتعلق الأمر بإنشاء 10 أقطاب صناعية عمومية كبرى عن طريق الدمج، انطلاقا من مؤسسات تسيير مساهمات الدولة) يصل عددها إلى 18 وطنية و 5غير ملحقة، وذلك مع نهاية 2014 لتشكل أسسا للنمو عن طريق تشجيع اقامة شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول هذه الأقطاب تشتغل في إطار المناولة مما سيدفع إلى تحرير

[1] مرجع نفسهصفحة71-70

[2] عبد القادر مشدال، أثر إستراتيجية التصنيع على التشغيل بالجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية1999-1998 ، ص 160.

ديناميكية لخلق الثروة ومناصب العمل .كما ينتظر من الحجم الاقتصادي الجديد للأقطاب الصناعية، أن يسمح لها بمفاوضة تنافسية لعمليات الشراكة، بما يسمح لها بالتواجد والمحافظة على مكانتها في السوق.

-2الخوصصة : في مرحلة ثانية، ثم إقرار خطة للخوصصة تستهدف دمج المؤسسات العمومية بالكامل في منطق اقتصاد السوق .فالخوصصة، تظهر على أنها صورة من صور إعادة الهيكلة الصناعية وامتدادا لإصلاح القطاع العام، والتزام من قبل السلطات العمومية أمام الهيئات المالية الدولية في الذهاب فعليا نحو نظام يغلب المبادرة الخاصة وعمل قوى السوق.

أول خطوة لتطبيق الخوصصة جاءت في نص قانون المالية التكميلي1994 ، الذي نص في مادتيه 24 و 25على إمكانية التخلي عن أسهم المؤسسات العمومية في صالح القطاع الخاص، ولكن دون ذكر أو استخدام مصطلح" الخوصصة ."الأمر رقم 22-95 يقر بخوصصة المؤسسات، ليتبع بالأمر الصادر في مارس 1997 للتخفيف من الإجراءات ودمج التحفيزات، على أن الانطلاق الفعلي للخوصصة لا يحدث سوى عام 1998 مع الإعلان الرسمي عن قائمة المؤسسات العمومية المعنية بالتنازل والبيع، ويسمح الأمر رقم 95-25 المتعلق برؤوس الأموال الدائرة للدولة، باستبدال صناديق المساهمة بمجمعات الهولدينغ، التي يتم تكليفها بتسيير محفظة أسهم المؤسسات العمومية، مع إمكانية أن تصدر أو تقتني أو تبيع أية قيم منقولة اعتمادا على محتوى قانون التجارة .وهكذا، تصبح أملاك المؤسسات المرتبطة بمجمعات الهولدينغ قابلة للبيع، ويسمح لهذه الأخيرة بالخوض في عملية الخوصصة.

وتتولى عدة هيئات عمومية مرافقة عملية بيع الأصول، يتم تحديدها في الأمر 22-95 وهي :الحكومة، والهيئة المعنية بالبيع، ومجلس الخوصصة ولجنة مراقبة عملية الخوصصة .الحكومة تحدد المؤسسات التي تخوصص، الهيئة تحدد الإجراءات والمجلس يطبق عملية البيع[1] ، واللجنة تراقب مدى احترام قواعد الشفافية وإجراءات البيع و الخوصصة يمكن أن تكون كاملة أو جزئية[2]، في صالح المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء [3].الخوصصة الكلية يتولاها مجلس الخوصصة و الخوصصة الجزئية تسند المجمعات الهولدينغ

التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض:يعتبر الأمر 01/01 الصادر الصادر في 27 فيفري 2001كأول تعديل للقانون رقم 10/90 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، جاء في بعض مواد القانون رقم 10/90 التي تتعلق بمحافظ بنك الجزائر ونوابه ونجد ذلك في المادة (02) من الأمر 01/01 إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح تسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه[4]:

[1]ندوة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة حول إعادة الهيكلة الصناعية ، الجزائر العاصمة 3-2 مارس 1999 ، ص3 :
[2]مرجع نفسه صفحة37
[3]مرجع نفسه صفحة34
[4] الأمر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 ، المعدل والمتمم للقانون) 10/90 أنظر المادة (02 ، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة بتاريخ.2003/10/28

- محافظ البنك المركزي.
- ثلاثة (03) نواب للمحافظ.
- مجلس الإدارة) تعويض لمجلس النقد والقرض.(
- مراقبان

فالمادة السادسة (06) من الأمر ، 01/01تنص على أن تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من:

- محافظ رئيسا.
- موظفين ساميين يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة.

أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب الأمر رقم 01/01 من:

- أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر.
- ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، مما أصبح عدد أعضاء مجلس النقد والقرض عشرة (10) بعدما كانوا سبعة (07) فقط .

وتتمثل صلاحياته حسب المادة 10 فيما يلي:

- للمحافظ صلاحيات استدعاء المجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله، وكي يجري الاجتماع لابدأن يبلغ النصاب (06) ستة أعضاء على الأقل.
- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، ففي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.
- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس .
- يجتمع المجلس كل ثلاثة (03) أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يستدعى للاجتماع كلما كانت الضرورة بمبادرة من رئيسه أو أربعة (04) يجتمع أعضائه.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى تعزيزالأدوات المباشرة للسياسة النقدية وهي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل التي تسمح بضخ السيولة، ولكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 اضطر بنك الجزائر من شهر أفريل 2002 إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتصاص فائض السيولة الذي أصبح هيكليا .

ومن بين هذه الأدوات الجديدة :أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة (07) أيام وهي أداة مستعملة منذ أفريل 2002) التعليمة رقم 2002-02 المؤرخة في 11 أفريل[1](2002

المطلب الثاني : مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2003

[1]بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر2014 ، ص147 :

كان الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في2003/08/26 م عن طريق أمر رئاسي كان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد والقرض رقم 10/90 ، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والبنكي واستجابة لتطورات المحيط البنكي الجزائري، وإعداد المنظومة البنكية للتكيف مع المقاييس العالمية وخاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري (BCIA)، وتفاديا لوجود مشاكل أخرى من هذا النوع ارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم البنكي، من خلال القوانين الصادرة في سنة2003 م و2004 م ، التي لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف، والعمل دون الرجوع لبنك الجزائر وتتمثل في:

-الأمر L'Ordonnance رقم 11 - 03 الصادر في 26 أوت2003 م ، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة البنكية، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة معينان من رئاسة الجمهورية تابعيين لوزارة المالية هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير البنكي، وإنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية

-القانون Reglement رقم 04 - 01 الصادر في 04 مارس2004 م الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، التي تنشط داخل الجزائر ، فقانون المالية لسنة1990 م يحدد الحد الأدنى . لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج، وبـ 100 مليون دج للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دج للبنوك، و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية[1].

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط ، سوف ينزع منها الاعتماد ، وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية النقدية في النظام البنكي.

-القانون Reglement رقم 04 02 الصادر في 04 مارس2004 م، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 و 15%كحد أقصى.

-القانون Reglement رقم 04 03 الصادر في 04 مارس2004 م، الذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه بحصص متساوية وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع البنكية تقدر بمعدل سنوي 1%) حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31ديسمبر من كل سنة بالعملة المحليةويهدف هذا التعديل إلى:

[1] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي وانكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012 ،ص415

أ-تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة:يتمثل هذا التعزيز في إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية إضافة على إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

ب -دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته:ويظهر معالم الأمر 11/03 ففي هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وهذا بإضافة عضويين (02) بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة ودراية بالشؤون النقدية والمالية أنظر المادة 52 من الأمر .تدعيم استقلالية اللجنة البنكية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

ت .توفير حماية الزبائن عن طريق:

- تدعيم شروط ومعايير منح اعتماد للبنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل البنكي
- إنشاء صندوق التأمين على الودائع يلزم البنوك التأمين على الودائع[1]
- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر

يهدف الأمر الرئاسي 11/03 الصادر بتاريخ 28/08/2003 إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر، الذي كان يتمتع بها والتي كانت تمثل محل نزاع بينه وبين وزارة المالية، ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا للقانون ،10/90، ومن جهة أخرى يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري.

الأمر رقم 01-08 الصادر في 20 يناير 2008 المتعلق بالعمليات الوقاية من عملية إصدار الصكوك بدون رصيد ومكافحتها وينصن على ما يلي:

-وضع قوانين مكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة الأعوان الاقتصاديين .

-التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

-طبقا للمادة 526 من القانون التجاري تتفقد المصالح المالية ملف مركزي عند منح الصكوك لزبائنها الأمر رقم 04-08 الصادر في 23 ديسمبر : 2008 يتعلق بالحد الادنى لرأسمال البنوك والمؤسسات

[1] النظام رقم 03/04 المؤرخ في 2004/03/04 ، المتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية .

المالية عاملة في الجزائر، فقد تم رفع رأسمال البنوك في الجزائر الى 10 مليار والمؤسسات المالية الى 3.5مليار دج[1].

-نظام رقم 01-09 الصادر في : 02/2009/ 17 و يتعلق هذا النظام بعمليات العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية اجنبية سواء مقيمين او غير مقيمين، والاشخاص المعنويين غير مقيمين.

-نظام رقم 2-02-09 الصادر في : 05/2009/ 26 يتعلق هذا النظام بعمليات السياسة النقدية واجراءاتها وبناءا على مداولات مجلس النقد والقرض تضمن هذا النظام على ما يلي:

- مقابلات عمليات السياسة النقدية؛
- الاوراق المقبولة في عمليات السياسة النقدية؛
- التسهيلات الدائمة
- عمليات السوق المفتوحة
- اجراءات التسوية[2].

-نظام رقم 03-09الصادر في : 05/2009/ 26 حدد هذا النظام القواعد العامة المتعلقة بالشروط المطبقة على العمليات المصرفية.

-نظام رقم 04-09 الصادر في : 07/2009/ 24 تضمن هذا نظام مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

-نظام رقم 05-09 الصادر في : 07/2009/ 23 تضمن تحديد شروط اعداد الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية

هذا التعديل اشمل من سابقيه لسنتي 2009 2008 حيث عدد وتمم الامر رقم 11/038 المتعلق بالنقد والقرض، حيث مس هذا التعديل قوانين الفرعية لسبع (07) كتب المتضمنة لقانون النقد والقرض :)عموميات،هياكل بنك الجزائر وتنظيمه، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، مجلس النقد والقرض التنظيم المصرفي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، العقوبات الجزائية(.

ركز هذا للتعديل على ثلاثة عناصر أساسية:

- أهمية النظام النقدي العام في الأداء الاقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية؛
- تنظيم حرية النفاذ الى الأنشطة البنكية.
- التعزيز الضروري للرقابة البنكية .

[1] الأمر رقم 01-08 الصادر في 20 يناير 2008 و المادة 526 متعلق بقانون النقد و القرض
[2] نظام رقم 01-09 الصادر في 17/02/2009 نظام رقم 2-02-09 الصادر في.26/05/2009

كما جاء هذا التعديل بمبادئ تمتلث في:

- 1توسيع صلاحيات بنك الجزائر

-2اضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية.

-3تطبيق القانون المتعلق بالاستثمار الأجنبي على البنوك والمؤسسات المالية.

-4توفير وإدارة وسائل الدفع.

-5تعزيز أمن وسلامة النظام البنكي.

- 6مركزية المخاطر.

-7لجنة الرقابة البنكية[1].

التعديلات الصادرة على قانون النقد والقرض في سنة:2010 من جهة أخرى، أبرزت الأزمة المالية الدولية الخطيرة التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية في صائفة 2007 اثر سقوط القروض الرهنية وتداعياتها على النظام المالي الدولي، أهمية تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني لحمايته ضد المخاطر بجميع إشكالها، بما في ذلك المخاطر العملياتية التي تبقى جد مرتفعة في النظام البنكي الجزائري .وفي هذا المجال، فقد حاول التعديل الذي ادخل على قانون النقد والقرض في سنة) ,2010 الأمر 04 .10 الصادر في 26 أوت2010 م (تعزيز وسائل البنوك في مواجهة المخاطر عبر تقوية أنظمة رقابتها الداخلية فقد نص التعديل الذي ادخل على نص المادة 97 التزاما على البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز فعال للرقابة الداخلية يتمثل الهدف من ورائه في:

- التحكم الفعال في أنشطتها والاستعمال الأمثل لمواردها.
- ضمان السير الحسن للعمليات الداخلية، لاسيما تلك التي تساهم في حماية أصولها وضمان شفافية عملياتها وترك آثارها.
- ضمان موثوقية المعلومات المالية
- التكفل الملائم بجميع المخاطر، بما في ذلك المخاطر العملياتية.

كما نص التعديل الذي ادخل على نفس هذه المادة على ضرورة قيام البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز للرقابة الفعالة على المطابقة، حيث يتمثل الهدف منه في:

التأكد من مطابقة العمليات والنشاطات التي تقوم بها هذه البنوك والمؤسسات المالية للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

[1] الامر رقم 11/038 المتعلق بالنقد و القرض

التأكد من احترام الإجراءات في مجال ممارسة وظائفها المختلفة.

كما أبانت هذه الأزمة المالية الدولية عن أهمية الإشراف الاحترازي الكلي الذي يجب أن يتوسع ليشمل كل المؤسسات والأسواق الدولية .وقد أدى ذلك إلى تطوير آليات التقييم والوقاية بإدخال ما يسمى باختبارات القدرة على المقاومة، ويمثل ذلك تطورا نوعيا جديدا في الإشراف على النظام المالي قصد تجنب المخاطر المؤسسية على النظام التي تنبع من الصدمات الخارجية المتأتية من التيارات التي تحصل على مستوى المحيط .وقد انخرط النظام البنكي الجزائري في هذا الاتجاه العالمي الجديد من خلال إجراء اختبارات القدرة على المقاومة على البنوك العاملة في الجزائر وتقييم مدى تعرضها للصدمات الخارجية ومدى قدرة تحملها لها[1]

الهدف من صدور نظام 01/13 المؤرخ في 06 أفريل: 2013

-تحديد القواعد العامة المتعلقة بالشروط المصرفية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية وقد تضمن ما يلي:

-اقتراح البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات ادخار وقروض جديدة على زبائنها شريطة اخضاعها الى ترخيص مسبق من بنك الجزائر.

-يتعين على البنوك تقديم الخدمات المصرفية القاعدية مجانا[2].

تعديل صدر لنظام 01/14 في 16 أفريل.2014

حيت نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والذي جاء تزامنا مع مقررات لجنة بازل 03، خاصة فيما يخص تطبيق معيار كفاءة رأسمال البنوك.

تصرح البنوك والمؤسسات المالية كل ثلاثة اشهر 03 للجنة المصرفية بالنسب الواردة في هذه الاتفاقية ومدى احترامه[3]

استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما تتطلب لجوء الخزينة الى تعبئة موارد اضافية مما أدى الى القرض سند وطني.

-عدم اللجوء الى المديونية الخارجية والحل اللجوء الى أداة تمويل مستعملة في السنوات، في العديد من دول العالم التسهيلات الكمية"، التسيير الكمي"،" التمويل غير التقليدي "ولإدراج هذه الآلية في التمويل يتطلب تعديل قانون النقد والقرض 11 اكتوبر: 2017

-تعديل وطابع انتقالي لمدة محددة خمس سنوات.

[1] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص423
[2] نظام 01/13 المؤرخ في 06 أفريل2013
[3]نظام 01/14 في 16 أفريل2014

-شراء سندات من خزينة العمومية مباشرة لتمويل الصندوق الوطني لاستثمار.

-أداة غير تقليدية تسمح للخزينة بتلبية التمويلات الاستثنائية.

ملاحظة :01 يتم ذا التطبيق بالتركيز على : على النفقات العمومية؛ إتحسين عمليات الجباية وهذا لتحقيق التوازنات الكبرى.

ملاحظة :02 يري المعترضون على هذه الألية" التسيير الكمي:"

-هو عبارة عن تجميل لطباعة النقود المحفوفة بالمخاطر ؛ وينجم عنها:

-زيادة كبيرة في نسب التضخم.

-تراجع رهيب للقدرة الشرائية.

-اخلال كبير لدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة.

حيث نجد أخر التعديلات في 24 مارس 2020 الذي ألغى ما ورد في النظام 2018/11/18 المنتم لتعديل 2017 واهم ما نص عليه هذا الاخير ما يلي:

- ترسيخ مبادئ وأعمال الصيرفة التشاركية.
- التأكيد على نظام ضمان الودائع.

حيث تم تحديد صيغ الصيرفة التشاركية:

-المرابحة المشاركة المضاربة الاجارة، السلم ،الاستطناع ،حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار[1]

تعديلا واضافات قانون النقد والقرض في عام 2020 جاء قانون النقد والقرض بتعديلات واضافات في عام2020 ، بما يخص في التعديلات في الودائع والخدمات المصرفية وسوق العملات الصعبة بين البنوك . اما عن الإضافات وهي شباك الصيرفة الإسلامية وكيفية التعامل فيها

جاء هذا القانون ليحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية حيث يقصد بالشروط المصرفية بالمكافآت والعمولات المصرفية أي الخدمات التي يقدمها البنك التجاري، فالبنك المركزي يدون كل خدمات المصرفية المعروضةلكل بنك تجاري بصفة دورية، ويرخص لكل منتوج جديد قبل عرضه في الأسواق ومن ثم يبلغ من طرف البنوك التجارية كل زبائنها بالخدمات الجديدة لديها .وكيفية استعمال الخدمات

[1] قانون النقد والقرض 11 اكتوبر2017

وأسعار الخدمات المختلفة في البنك هي من التزامات البنك نحو الزبائن.

-1تحديد نسب فائدة مدينة ودائنة من قبل البنك والمؤسسات المالية بكل حرية ولا يمكنأن تتعدى نسبة الفائدة الاجمالية على القرض الموزع من طرف البنك او المؤسساتالمالية معدل الفائدة الزائد الذي حدده بنك الجزائر.

-2يتعين على البنوك أن تقدم مجانا الخدمات المصرفية التالية :

- فتح واقفال الحسابات بالدينار
- منح دفتر الشيكات
- منح دفتر الادخار
- منح بطاقة بنكية) داخلية(
- عمليات الدفع نقدا لدى البنك
- اعداد وتسليم أو ارسال عند الاقتضاء كشف حساب السنوي للزبون
- الاطلاع على الحساب عن بعد
- عملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك

-3تحدد عمولات التجارة الخارجية عند الاستيراد وتحويل المداخيل من طرف البنك المركزي.

المبحث الثالث :اطار نظري للتضخم

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، و إنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، فكانت العملة المتداولة تتأثر بكمية المعدن الثمين المتوفرة، ونلاحظ أن هذه الظاهرة كانت واضحة وجلية خاصة عند الحروب والأزمات و لقد شاع استعمال مصطلح التضخم في العصر الحديث و الذي يعتبر أكثر استعمالا من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء والتعاريف حيث سنحاول التطرق إلى أهم التعاريف ونستخلص إلى تعريف شامل.

المطلب الأول: مفهوم التضخموأنواعه

أولا :مفهوم التضخم

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في الاقتصاديات بحيث تكاد تعاني جميع الدول من ظاهرة التضخم وان بنسب متفاوتة وتأثيرات متباينة، كما تختلف الدول في جانب السياسات التي تستهدف التضخم، خاصة وانه يؤدي الى تشويه العديد من المعطيات الاقتصادية[1]، فمنهم من عرفه من الجانب النقدي، فقاموا بتعريفه من خلال أسبابه وهناك آخرون تركزوا على الجانب السعري للظاهرة فأتو

[1]Joel - Provost les mots de l'économie ellipses. Paris 1986. P 215

بتعريف من خلال أثارها[1] يمكن تعريفه على أنه الزيادة في كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود، كما يمكن أن يعرف على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار بسبب فائض الطلب عن العرض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة .كما يمكن تعريف على أنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض[2] ومن التعاريف الأكثر شيوعا أن التضخم يتمثل في الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن وبالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما إرتفاع المستوى العام للأسعار ، والإرتفاع المستمر في الأسعار ويمكن توضيحهما كما يلي[3]:

- **1ارتفاع مستمر في الأسعار :**لا يعتبر تضخما مجرد إرتفاع في سعر سلعة واحدة أو سلعتين ، ذلك لأن الإرتفاع قد يقابله انخفاض في أسعار سلع أخرى الأمر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتاً غير أن التضخم هو الإرتفاع العام في أسعار أغلبية السلع والخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار أغلبية السلع و الخدمات أو الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك

-2ارتفاع المستوى العام للأسعار : يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تمكن خطورته في كونه مستمر ونفرق في هذا الصدد بين الإرتفاع المؤقت لمرة واحدة والإرتفاع الدائم لمرة واحدة ، كما قد تؤدي بعض الأزمات السياسية مثل الحروب أو الثروات أو الاضطرابات العالمية إلى حدوث ارتفاع في أسعار بعض المداخلات كأسعار الطاقة والأجور الأمر الذي يترتب عليه حدث إرتفاع في أسعار المنتجات الصناعية. أما الإرتفاع في الأسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الإرتفاع المستمر عبر الزمن ولفترة طويلة[4]كما انه يرى البعض انه عندما يستخدم مفهوم التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود هو تضخم الأسعار وذلك نظرا لأن جميع المفاهيم الأخرى تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن شرحه كما يلي:

- الزيادة في حجم الدخل الناتجة عن ارتفاع الاجور والابارح تؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب والذي ينتج عنه ارتفاع في الاسعار
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بالعملية الانتاجية تؤدي الى رفع الاسعار لتعويض الهامش المفقود من الربح بعد ارتفاع التكاليف
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية يؤدي الى زيادة شيوع السيولة وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات والذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار

[1] د /مجدي محمود شهاب دار الجامعة الجديدة -الإسكندرية 2000 -ص .69
[2] إسماعيل عبد الرحمان واخرون :مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد الكلي، عمان الأردن 1999 طبعة 01 ص154
[3] إسماعيل عبد الرحمان وآخرون :مرجع سابق، ص 159
[4] يستند التضخم عموما في ظهوره حسب النظريات النقدية الى العوامل النقدية ولمزيد من المعلومات انظر الى :غازي حسين **التضخم المالي** ، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة،2004 ، ص.92

- الزيادة في حجم الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك لصالح المستثمرين والزبائن يؤدي الى وفرة السيولة وبالتالي زيادة الطلب وارتفاع الاسعار

ويمكن القول في هذا الجانب أن كل الاسباب التي تؤدي الى التضخم بطريقة غير مباشرة هي تؤدي في الحقيقة الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار يعبر عنه غالبا بالتضخم[1].

ثانيا : أنواع التضخم

يقسم التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الانواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع انواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن اداء وظائفها اداء كامل .وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

-1معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان : تتحدد بعض انواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم:

أ -التضخم الظاهر : يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الاسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي اجراءات لاعتراضها أو الحد منها، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الاسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب .وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فان هناك عوامل اخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الانتاج المحلي النفسية للأفراد[2]

ب -التضخم المكبوت :يشير هذا النوع الى التضخم المستمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الائتمان من خلال إصدار التشريعات والضوابط الادارية مما يحد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة، نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية والتي تحدد المستويات العليا للأسعار، بما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، وتهدف الدولة من خلال ذلك الى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية وإنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الاسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية و تصاعدية في المستوى العام للأسعار، وبما يزيد من حده الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

[1] لا يمكن وصف الرواج و ازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية ولمزيد من المعلومات انظر : فؤاد هاشم **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية القاهرة، 1969 ص167

[2] فليححسن خلف **النقود والبنوك**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع عمان2006 ، ص ص173-172

-2من حيث حده التضخم : حسب هذا المعيار يتم تقسيم التضخم الى ثلاثة انواع:

أ -التضخم الزاحف :وهو تضخم ترتفع فيه الاسعار ببطء ولكن بشكل مستمر، فالزيادة في الأسعار في هذا النوع تكون دائمة ومتتالية ولا تؤدي الى عمليات تراكمية او عنيفة في المدة القصيرة فهي لا تتطور بشكل رأسي ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل، وبذلك فان خطورة هذا النوع من التضخم تتمثل فيما يحدثه من أثر نفسي بسيط على قبوله، الأمر الذي يدفع الى قبوله والتعايش معه حيث ان الارتفاع في الأسعار يكون بنسب صغيرة ومتتالية لا تتجاوز 0% سنويا حيث تهبط قيمة النقود ببطء وتدريج، وهذا التضخم منتشر اليوم في البلدان الصناعية حيث خضعت الاقتصاديات الصناعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحركة صعودية في الاسعار تتصف بالدوامة، لكنها لا تمثل اضطرابا، فهو تضخم لا مفر منه في نظر هذه البلدان، وربما ذهب الاقتصاديون الى اطلاق وصف الاستقرار على وضع لا يزيد فيه معدل ارتفاع الاسعار على نسبة.22%

ب -التضخم العنيف :وهو الذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولكن يكون أكثر عنفا وأقوى درجة فيتواجد عندما تدخل حركة الارتفاع في الاسعار في حلقة من الزيادة الكبيرة والمتتالية، فإن معدل تضخمي بمقدار 0% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية مثلا للحدود القصوى للتضخم الزاحف بحيث أن الاقتصاد إذا تجاوز تلك الحدود تكون يصدر التضخم العنيف حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية خاصة وظيفتها كمخزن للقيمة ووحدة لقياسها.

ث -التضخم الجامح : HYPER INFLATION وهو أخطر أنواع التضخم و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، و تتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار و الأجور شيئا فشيئا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار و بالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فان هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه.

ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية حول التضخم المستمر إلى تضخم جامح عند عدم التحكم به و مراقبته و ينشأ هذا التضخم نتيجة الى[1]:

-انهيار النشاط الاقتصادي

-عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور.

-الحروب المدمرة

-لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك للتخلص من التزاماتها الخارجية و خاصة إن كانت ناشئة بسبب الحرب.

[1]وضاح نجيب رجب / التضخم و الكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي- ط 1دار النفائس للنشر والتوزيع- عمان - 2010ص03.

و الأمثلة على هذا التضخم كثيرة منها:

-ما شهدته أمريكا أثناء الحرب الأهلية و حرب الفيتنام وما حدث من ارتفاع في الأسعار، و يقول شارل ليفنسون حول هذا الأمر :حرب الفيتنام كانت إحدى الأسباب الرئيسية للتضخم الأمريكي فقد تجاوزت تكلفتها المباشرة 14 مليار دولار أمريكي حتى عام.1971

-وأيضا ما شهدته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حين قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها، و في عام 1924 ارتفع مستوى الأسعار ألف بليون مرة أي تريليون مرة حتى إن كثيرا من الشعب الألماني لجأ إلى نظام المقايضة و استخدام السلع بدلا من النقود كأن يحدد التاجر سعر رغيف الخبز بثلاث بيضات مثلا .ما شهدته الجمهورية العراقية عقب الاحتلال الأمريكي لها من ارتفاع في الأسعار و تراجع قيمة العملة.

-3من حيث تعدد القطاعات الاقتصادية : تتحدد الاتجاهات التضخمية وفق هذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية إلى ما يلي[1]:

أ -التضخم في أسواق السلع : هناك نوعين من التضخم في اسواق السلع:

- **التضخم السلعي :** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار، مما يترتب عليه تحقيق ارباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك.
- **التضخم الرأسمالي :**ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات انتاجها ويترتب على ذلك تحقيق ارباحا قدرية في كلا من قطاع صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار ، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

ب - التضخم في أسواق عوامل الإنتاج : نفرق بين نوعين من التضخم في اسواق عوامل الانتاج وهما:

- **التضخم الربحي** :يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق ارباحا قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار
- **التضخم الداخلي :** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع اجور الكفاية للعمال.

المطلب الثاني :الاثار التضخم

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية وتؤثر الضغوطات التضخمية إلى أثار اقتصادية وأخرى اجتماعية وهي:

[1]عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون ، 2010 ، ص .218 :

أولا : الآثار الاقتصادية:

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلق آثار اقتصادية باعتبار أن النظام الاقتصادي الحديث يرتكز على جهاز السعر فان هذه التأثيرات تختلف تبعا لنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من الفعل قبل الأعوان الاقتصادية ، ومنه يمكن ابتزاز أهم جوانب هذه التأثيرات فيما يلي :

-1أثار التضخم على جهاز الأسعار :ينعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار المطلقة التي تميل إلى الارتفاع مما يؤدي إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، ونتيجة ذلك هو إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخري، نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات مثل الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل مداخيل مرتفعة وعوائد متناقصة[1].

2-أثر التضخم على هيكل الإنتاج : إن ارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المتخصصة في إنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات سوف تجذ ب رؤوس الأموال والعمالة على حساب القطاعات المتخصصة في الإنتاج الصناعي والاستثماري، تتحمل القطاعات الأخيرة عبء، ارتفاع الأجور ورؤوس أموال غير كافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية والإنفاق في مجال البحث وجذب التكنولوجيا، مما يجعلها تعمل بطاقات تشغيل ضعيفة مرد ودية ربحية ضئيلة لا تكفي لتجديد رأس المال.

- 3أثر التضخم على هيكل التسويق والتوزيع : يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق، وتفوق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك في تضخم الأسعار[2].

4- أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخلي :يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية حيث تكف النقود عن تأدية وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة، مقياس للقيمة ومخزن لها، مما يضعف الحافز على الادخار، إذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار يزيد التفضيل السلعي عن التفضيل النقدي أي التحول إلى الاستهلاك على حساب الادخار، كما يحول الأفراد أرصدتهم النقدية إلى أصول حقيقية في شكل ذهب عملات أجنبية مستقرة القيمة، سلع وعقارات.

5-أثار التضخم على الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي :يؤدي التضخم عند مرحلة معينة من تطوره إلى زيادة حجم الادخار الإجباري عن طريق ما يحدثه من إعادة لتوزيع الدخل الحقيقي بين

[1] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت،2003 ، ص262:
[2] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي ،المرجع نفسه، ص264

مختلف الطبقات الاقتصادية، لكنه من ناحية أخرى يؤدي إلى تقليل المدخرات الاختيارية التي تكونها العائلات طوعا، فارتفاع الأسعار بمعدل أكبر يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي لها مما يقلل من ادخارها والتوجه نحو المزيد من الاستهلاك، يجب أن تراعي مدى النقص المسجل في المدخرات الاختيارية ومدى الزيادة التي تحدث في الادخار الإجباري يتأثر الاستثمار بسعر الفائدة السوقي، فإذا أرادت السلطة النقدية امتصاص الفائض من السيولة النقدية في الاقتصاد ترفع أسعار الفائدة وبالتالي تجلب المدخرات، لكن يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاقتراض فينقص حجم الاستثمارات خاصة القطاعات التي لا تشهد معدلات أرباح كبيرة لتمويل المشروعات مرة ثانية وبالتالي يؤدي بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الانخفاض.

- **6اختلال ميزان المدفوعات** :يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية :الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل أن ارتفاع أسعار محلية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المماثلة لها المنتجة محليا، بحيث ينجم عن الزيادة في الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات[1].

-**7حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية :**تمارس الضغوط التضخمية تأثيرا كبيرا على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، وذلك نظرا للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتهما، والتي تساهم في خلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات، بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتناءها، والذي يؤثر سلبا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة وسوء استخدام الموارد المالية من خلا توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية[2].

ثانيا : الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال مايلي:

[1] علاش أحمد، **دروس وتمارين في الاقتصاد الكلي**، الجزائر، دار هومة للنشر،2010 ، ص2625 :
[2] مفيد عبد اللاوي، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** ، مطبعة مزار للنشر، الجزائر، 2007 ، ص . 97 :

-1إعادة توزيع الدخول واشتداد التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع والتي تمثل فئة المنتجين و أصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، و الناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها[1] ، و في نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، و التي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة و أصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات و أصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم[2] و بذلك يساهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة ارتفاع العوائد التي تحصل عليها

عليها بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظرا لانخفاض الدخول النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى اشتداد التمايز بين طبقات المجتمع.

وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزيد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تتسم الدخول التي يتقاضاها أصحاب الدخول الثابتة بتدهورها الشديد بفعل تأثير التضخم، و ذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخول و بالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار، نظرا لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها، على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير عن نسبة الارتفاعات في أسعار السلع و الخدمات في المجتمع[3].

و يؤدي اتساع الفجوة بين دخول أفراد المجتمع إلى خلق حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية[4]

-2تفشي الرشوة والفساد الإداري : تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، و عجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة .وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، و ذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال انجاز بعض

[1] زكي رمزي مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة1980 ، ص582

[2] اسماعيل عبد الرحمان، حربى محمد موسى ،عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان ،1999 ص155

[3] شوتر منهل العمار رضوان النقود والبنوك، مؤسسة ألاء للطباعة والنشر، عمان، 1996 ، ص178

[4] البكري أنس صافي وليد النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ، ص 207

الأعمال و تقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات و تقديم خدمات غير ومشروعة نظير الحصول على مقابل مادي

-3هجرة الأدمغة إلى الخارج : أن عدم مواكبة الأجور و المرتبات النقدية لمتطلبات العيش بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي، و بعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات

-4اتساع نمط الاستهلاك التفاخري : إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين و المقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاوي و عمولات سرية و دون الخضوع لميكانيزمات المناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، مع ارتفاع الأسعار و وفرة السلع كنتيجة لتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي و تزايد إمكانيات الاستيراد، و بالتالي ارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام و كل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية[1]

-6زيادة البطالة: يزيد التضخم من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعا فقيرا، ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية لا بأس بها، إذ أن التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواء بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة، وتكون فرص العمل غير الحكومية للمعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة، ولا تحقق الدولة التي تعاني من مشكلة البطالة نموا اقتصاديا بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمة عملتها أمام العملات الأخرى، فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية، ويرتفع معدل التضخم، وبالتالي زيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية[2]

-7ازدياد معدلات الفقر : يترتب عن التضخم تغييرات جذرية في طبقات المجتمع المختلفة، حيث يعمق ق كلا من الفقر والغنى، مما يؤدي إلى تكدس الثروات لدى فئات قليلة في المجتمع، وهم التجار

[1] البكري أنس صافي مرجع سابق، ص208
[2] هناء الأديمي"التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"

والمستثمرون ،والمضاربون، بينما تظل الأغلبية من أفراد المجتمع ،تعيش عند خط الفقر أو أدنى منه كما تتجه الطبقة المتوسطة تدريجيا لتنضم إلى الطبقة الفقيرة[1]

بالإضافة إلى هذه الآثار الاجتماعية التي يحدثها التضخم على أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، هناك آثار أخرى، يتمثل أهمها فيما يلي[2]:

-تزيد معدلات التضخم العالية من احتمالية ارتكاب جرائم الملكيات الخاصة كالسرقة والنهب؛ يؤدي التضخم إلى غياب التوازن الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية، وذلك نتيجة لإعادة توزيع الدخل بصورة غير عادلة، حيث أن هناك مستفيد من ارتفاع الأسعار وهناك من يتضرر منها.

-يؤدي التضخم إلى ارتفاع معدل جرائم السطو والسلب والانحراف ومضاعفة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشويه مسارها، أي اللجوء إلى المضاربة وإنتاج السلع المربحة فقط

-يدفع التضخم الاقتصادي بالأفراد إلى الاقتراض لتلبية احتياجاتهم الآنية، مما يؤدي إلى زيادة مديونيتهم؛

-كما يؤدي التضخم أيضا إلى اتساع دائر الفقر، حيث أن نسبة الفقر ترتفع خلال وبعد مرحلة التضخم نتيجة لانخفاض أو حتى انعدام مصادر الدخل الأسرية.

المطلب الثالث :أدوات السياسة النقدية في مكافحة ظاهرة التضخم

تعتبر السياسة النقدية من أهم وأقدم السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية، خاصة فيما يخص محاربة التضخم وبالتالي إذا كان هدفها هو إلغاء التباين التضخمي فإن السياسة النقدية توصف في هذه الظروف بأنها موكلة بدور هام جدا يجب أن يتضمن تنظيم عرض النقود، ضمن حدود القواعد التي تحكم التوافق مع معدل التضخم، وهذا التنظيم يمكن أن يكون نوعياً أو كمياً ، مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يمكن أن تواجه هذه السياسية مثل التباطؤ الزمني و معدلات الفائدة التي تتناقص مع معدلات التضخم، إضافة إلى حركة رؤوس الأموال.

أولا :الأدوات المباشرة)النوعية:(

وهي تتمثل في أشكال متعددة تعمل على التأثير على وجوه استعمال الائتمان ، فإذا كان استخدام البنك المركزي لأسلحته سوف يؤثر في حجم الائتمان بالنسبة للنشاط الاقتصادي ككل فإنه لا يؤثر في قطاع

[1] عدنان كريم نجم الدين وآخرون،" التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985-2008 ، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد6 ،2012 ، ص8

[2] عبيد بن على عطيان آل مظف"الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة :الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الرياض،1429 هـ(، ص6-5

معين بالذات و إنما تقوم على التميز بين أنواع معينة من الائتمان التي ينصرف للتأثير عليها دون .بقية الأنواع ، وهو ما يطلق عليها أدوات الائتمان الاختيارية

- 1تحديد حد أقصى للقروض حسب أنواعها:

وهي تعتبر حديثة العهد - الحرب العالمية الثانية - حيث يعتمد البنك المركزي إلى خفض حجم الائتمان الذي يستطيع أن يمنحه خلال مدة معينة ، ويتحدد إما على شكل نسبة مئوية من مجموع الأموال التي يملكها المصرف أو من رأسماله أو من حجم الودائع الموجودة لديه.

-2السياسة الانتقائية للقروض:

قد يحدث أن يتعرض قطاع أو نشاط أو مجال ما من مجالات الاقتصاد الوطني إلى ظروف خاصة طارئة دون غيره من القطاعات الأخرى، فتلجأ السلطات النقدية إلى التدخل في القطاع الاقتصادي محل البحث ، أي تحتاج إلى رقابة ذلك الحجم من الائتمان الذي يوجه إلى القطاع أو المجال المعني دون رقابة الحجم الكلي للائتمان أي أن الرقابة الكيفية على الائتمان إنما تنظم طلب الائتمان وليس عرض الائتمان و تأخذ صوراً متعددة منها[1]:

- **الرقابة على هامش الضمان المطلوب :** و يعرف باسم هامش الضمان و هو مقدار من النقود التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية أو لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية ، و الباقي من أموالهم الخاصة .
- **الرقابة على شروط البيع بالتقسيط :** حيث يتدخل البنك لوضع شروط تنظم هذا الائتمان أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي ، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك من قيمة السلع و الباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة ، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط أي تقييد الائتمان

-3الإقناع الأدبي أو المعنوي:

باعتبار البنك المركزي بنك البنوك و في حالة ظهور بوادر التضخم يوجه تعليماته و يبصر البنوك التجارية بخطر التضخم ، ويعطي توصيات بأن تتريث البنوك في منح الإئتمان و أن تعمل على تقليل حجمه و يأخذ هذا التوجيه أشكالاً مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالإمتناع عن قبول أوراق مالية أو عدم الإقراض لمشروعات معينة ، أو عدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية ، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية و البنك المركزي.

[1]ضياء المجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي . ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص41 .

-4تحديد حد أقصى لسعر الفائدة:

يكون التنافس بين البنوك التجارية من أجل الحصول على ودائع إضافية من عملائهم ولكي يتسنى لها ذلك تقوم برفع نسب الفوائد الممنوحة على الودائع الجارية و قد يؤدي هذا التنافس إلى رفع أسعار الفائدة نحو معدلات عالية جداً ، و تتمثل هذه السياسة بفرض البنك المركزي حداً أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه ، حيث أنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي

ثانيا : الأدوات غير المباشرة)الكمية:(

.1سياسة سعر الخصم:

من الملاحظ أن الدول المتخلفة لا تستخدم الأوراق التجارية إلا في نطاق محدود وعلى ذلك يكون مجال تطبيق سياسة إعادة الخصم ضيقا ، وعلى ذلك فحدود سياسة سعر الخصم تتمثل في الواقع من أن النظام المصرفي لا يلجأ إلى البنك المركزي إلا في نطاق ضيق وهذا يفسر بعوامل مختلفة منها اعتماد البنوك على مراكزها الرئيسية في الخارج ومنها ضيق الائتمان في الاقتصاد المتخلف واقتصارها على أنواع معينة من النشاط الاقتصادي مثل تمويل حركة المحاصيل الزراعية ، وحركة التجارة الخارجية مما يترك للبنوك أرصدة نقدية كبيرة تغنيها عن الاقتراض من البنك المركزي[1] .

وعلى ذلك فإن البنوك المركزية للدول المتخلفة تلجأ إلى سياسة سعر الخصم للتأثير في سوق الائتمان بل العادة أن تبقي على سعر الخصم ثابتا لمدة طويلة ومن هنا لا يتوقع لعملية إعادة الخصم أي أهمية يعتمد بها كأداة للرقابة على النقد و الائتمان ومن ثم كوسيلة لمكافحة التضخم.

-2تعديل نسبة الاحتياطي القانوني

تعتبر هذه الوسيلة من أفضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان في الدول المتخلفة . فهي وسيلة مباشرة لا سبيل إلى تجنب آثارها و إلا بزيادة الأرصدة النقدية وقد ذهب رأي في هذا الشأن إلى أن الاقتصاد المتخلف يخضع عادة لحركة موسمية واضحة تجعل من سياسة الاحتياطي أداة جامدة غير مرنة بمعنى أنه في موسم المحاصيل الرئيسة تحتاج الأسواق إلى موارد مالية كثيرة لتسويق المنتجات ، وعلى ذلك فإنه من الممكن استخدام سياسة تعديل الاحتياطي القانوني للحد من الموجات التضخمية بصورة فعالة ، بشرط الأخذ بالاعتبار وجود الحركة الموسمية ، فيمكن زيادة النسبة في غير موسم المحصول مع التخفيف منها عند ظهور الحاجة إلى توسيع عمليات الائتمان الخاصة بتسويق المحصول[2]

[1] م حمدي فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي ،2015، ص255

[2] أحمد محمد مندور وأخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد الاسكندرية،20042003 ، ص317

وفيما يتعلق بالرقابة الكيفية يذهب البعض إلى أنها تهيأ للبنك المركزي تدخلا فعالا يتيح له السيطرة على الائتمان بما يوجهه إلى فروع النشاط الاقتصادي التي تساهم في دعم الجهاز الإنتاجي في الدولة وتحويله إلى فروع أخرى أقل أهمية[1].

ونستخلص أن دور السياسة النقدية محدود في مكافحة التضخم في الدول المتخلفة نظرا للصعوبات الهيكلية المعقدة وضعف الجهاز المصرفي وضيق الأسواق المالية والنقدية و من هنا تبرز أهمية الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به وسائل السياسة المالية لمكافحة التضخم في هذه البلاد.

- 3عمليات السوق المفتوحة

تعتبر هذه الاداة من أكثر الادوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور وهي : قيام البنك المركزي الى السوق المالية او النقدية ببيع أو شراء اذونات الخزانة أو المضمونة من الحكومة

والاوراق المالية بصفة عامة قصيرة أو طويلة الاجل سواء مباشرة او من خلال سوق راس المال ، وذلك بالتعامل مع البنوك والافراد والشركات.

ففي اوقات التضخم يدخل البنك المركزي الى سوق الاوراق المالية بصفته بائع للأوراق المالية الى البنوك التجارية وهذا يؤدي الى انخفاض احتياطاتها النقدية وتدني قابليتها على الاقراض والتوسع في منح الائتمان وهذا بدوره يحد من التوسع في عرض النقد، كما يؤثر البنك المركزي على حجم الودائع لدى البنوك التجارية عندما يبيع الاوراق المالية الى الموجودات الاقتصادية غير المصرفية وفي كلتا الحالتين يعمل البنك المركزي على الحد من قدرة البنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان الذي يساهم على تقليل الانفاق الكلي وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار[2].

-4سعر معدل الفائدة:

وهو السعر الذي تتعامل به البنوك مع الأفراد أي انه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد وهو ما يحصل عليه الفرد مقابل مدخراته لدى البنوكالتجارية وتلتزم البنوك التجارية بالحد الاعلى الذي يحدده البنك المركزي كما ان البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغيير هذا السعر.

[1]مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر والتوزيع و الطباعة القاهرة، مصر،2002 ، ص131 127

[2](بن البار،2017 ، صفحة)77

ففي حالة التضخم يتم رفع اسعار الفائدة على الودائع لتحفيز الافراد والمؤسسات لإبداع اموالهم مما يؤدي الى امتصاص أكبر قدر من السيولة في السوق والاحتفاظ بها في البنك المركزي[1]

[1] كنزة دحان، و ريمة سلوكي . (2017). فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال الفترة(2000 _ 2015)مذ كرة ماستر (. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة دارية ، صفحة16))

الفصل الثاني :

دراسة تحليلية لأثر تطور السياسة النقدية

في الجزائر على معدلات التضخم

(2003-2018)

تمهيد:

تعمل الجزائر منذ الإستقلال على استرجاع سيادتها النقدية وذلك من خلال قيامها بعدة اصلاحات لضبط الإقتصاد وتبنت العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق وفي سبيل ذلك تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات حتى يتسنى لها الحد من الآثار الناجمة عن هذه الإختلالات حيث احتلت السياسة النقدية مكانة هامة في هذه الإصلاحات حيث بدأنا نشهد مؤخرا شبه الإقبال للسياسة النقدية على تبني سياسة إستهداف التضخم كوصفة جديدة للسياسة النقدية قد تمكن بنك الجزائر من إيجاد وسيلة فعالة لضبط التضخم والتحكم في حدود المعدلات المستهدفة مستقبلا.

دوافع و أسباب اختيار فترة الدراسة:

تم تحديد فترة الدراسة انطلاقا من سنة 2003 رغم بداية إصلاحات النظام المصرفي و المالي للدخول في اقتصاد السوق من خلال إصدار قانون النقد و القرض في 1990 بتبني القانون رقم 11/2003المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد و القرض الذي يعتبر بمثابة تشريع جديد يحل محل قانون النقد و القرض السابق الذي سمح للسلطة النقدية بالتمسك و التسيير الصارم لشؤون النقد و المال

وفق أهداف التعديل الهيكلي دون التأثر بآثارها الاجتماعية وتوجهات الحكومة التي أصبحت عاجزة عن تمرير بعض الاختيارات التنموية، حيث يمكن التشريع الجديد من توجيه السياسة النقدية بطريقة جديدة لأسباب تتلخص فيما يلي:

- **سبب سياسي :**يتمثل في إعادة الانسجام بين السلطة التنفيذية) الحكومة (و السلطة النقدية) البنك المركزي (بعد النزاع الذي أحدثه القانون السابق بتكريس احتكار اورتودوكسي لمجلس النقد و القرض وهو تطبيق سيئ للاستقلالية جعل الحكومة مجرد تابع له و أصبح لا يراعي متطلبات برنامج الحكومة لدرجة أفرغت الإصلاحات الاقتصادية من جدواها.
- **سبب اقتصادي :**إن القانون الجديد للنقد و القرض يجعل السياسة النقدية جزءا مندمجا في إطار السياسة الاقتصادية الكلية للدولة دون الإخلال باستقلاليتها وذلك من اجل تمكين إسهامها في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي بعدما شكل القانون السابق عائقا أمام تجسيد برامج التنمية) برامج الإنعاش الاقتصادي.(
- **سبب تقني :**وهو احتواء قانون النقد و القرض السابق على ثغرات خاصة في مجال الرقابة اثر سلبيا على مصداقية السلطة النقدية بسبب الفضائح المالية.

كانت هذه الأسباب كافية للتخلي عن القانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 و استبداله بالأمر رقم 11/03 المؤرخ في[1].26/08/2003

كما تم تقسيم فترة الدراسة بناءا على توجه السياسة النقدية الذي طالما كان يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المحلي و الدولي للعملة) الأسعار (لكن ذلك تجسد في الفترة المرحلة الأولى الممتدة من 2003إلى 2010 كان ضمنيا) أدوات غير مباشرة (بينما أصبح في المرحلة الثانية منذ 2010 إلى غاية 2022صريحا) استهداف تضخم مباشر.

تعتمد الدراسة التطبيقية على تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلات التضخم في الجزائر أثناء فترة السياسة النقدية التقليدية و أثناء فترة استهداف التضخم .و تعتمد لاختيار المتغيرات على الدراسات السابقة التالية:

- دراسة سي محمد كمال
- دراسة بن نونة سامي محمد

إلا أننا نكتفي بتحليل المتغيرات و استنتاج العلاقة بينها و بين التضخم دون نمذجتها قياسيا.

متغيرات الدراسة:

1. الكتلة النقدية

[1]عجة جيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04 ، 2006.

2. أسعار النفط
3. مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك
4. القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي للقطاع الخاص
5. سعر صرف العملة

تحليل تطور المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

نعتمد في هذه مرحلة على دراسة تحليلية لأثر تطور السياسة النقدية في الجزائر على معدلات التضخم اذا نعتمد هنا على منهج تحليلي كما قمنا باستخراج بيانات السنوية من صندوق النقد الدولي و من بنك عالمي ومن أسعار النفط وقمنا بتحليلها وقمنا بدراستها واستخلصنا النتائج التالية:

-تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المحددة للتضخم في الجزائر فهي عنصر أساسي في تحديد الدخل و مستوى الأسعار، كما أن تزايدها و التزام بنك الجزائر بمواصلة تمويل المشاريع التنموية و دعم السياسة المالية يحد من استقلالية السلطة النقدية في استهداف التضخم، حيث يعتبر الالتزام بهدف وحيد و صريح وهو التضخم شرط من الشروط الأساسية لنجاح سياسة استهداف التضخم .

-إن تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر يحد من فعالية سياسة استهداف التضخم و معدل النمو الاقتصادي خاصة في ظل عدم نمو القطاع الإنتاجي و الاقتصاد الحقيقي، و يبين الجدول التالي حجم الكتلة النقدية خلال فترة استهداف التضخم الضمني مقارنة بفترة استهداف التضخم الصريح.

جدول رقم :01تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2018 – 2003 الوحدة مليار دينار جزائري[1])

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية M1	اشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %M2
2003	781.4	5862.1	164.5	1656.0	3299.5	13.72
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	10.45
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.4	11.69
2006	1081.4	2086.2	3167.6	1766.1	4933.7	21.21
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	21.5
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6955.9	16.04
2009	1829.4	3114.8	4944.2	2228.9	7173.1	3.12

[1]مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، دارسة حالة الجزائر، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، ص - 243 سطيف،2018-2017

2010	2098.6	3657.8	5756.4	25243.3	8280.7	15.44
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	19.91
2012	2952.3	4729.2	7681.5	3333.6	11015.1	10.94
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	8.41
2014	3658.9	5944.1	9603.0	4083.7	13686.7	14.61
2015	4108.0	5153.1	9261.1	4443.4	13704.5	0.13
2016	4497.2	4909.8	9407.0	4409.3	13816.3	0.81
2017	4661.7	3980.4	9827.7	44578	14405.8	4.26
2018	4997.0	4858.1	10995.4	5163.8	16159.2	11.1

المصدر :بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39 ،سبتمبر 2017 ،ص11.

بنك الجزائر، النشر الإحصائية الثلاثية، رقم 44 ،ديسمبر 2018 ،ص11.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (1-0) في الشكل الموالي:

الشكل رقم :02 تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2003-2018

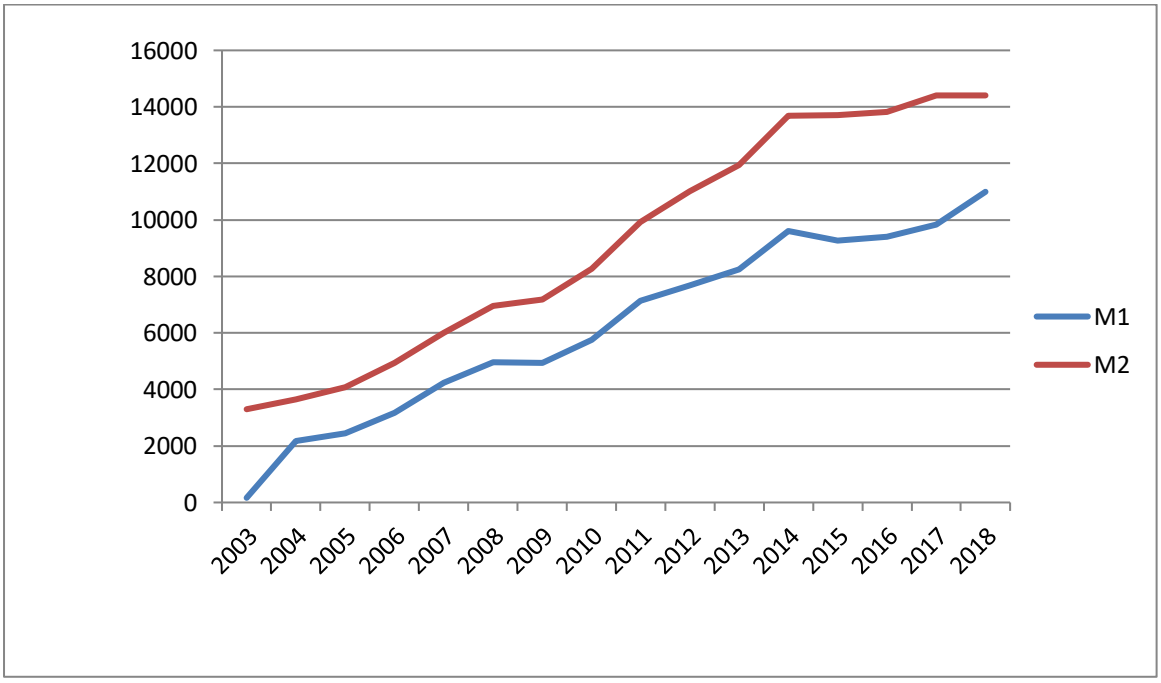

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول رقم(2)

نلاحظ أن الكتلة النقدية في نمو مستمر نتيجة تراكم احتياطات الصرف الأجنبي المكون من العائدات النفطيةوسنة 2003 كانت أهم سبب في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي حيث سجلت سنة 2007 زيادة في الكتلة النقدية قدرت ب 5994.6 مليار دينار جزائري تزامنا مع زيادة العرض النقدي M1 الذي

انتقل 2437.5 مليار دينار جزائري سنة 2005 إلى 4233.6 مليار دينار جزائري سنة2007 ، لنميز بعد ذلك تباطنا شديدا في معدل نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2009 بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية وتداعياتها على الإقتصاديات الدولية وصل إلى حد تسجيله لمعدل نمو ضعيف قدر بـ 3.12% أما الفترة 2010-2014فقد سجلت ارتفاعا محسوسا في تطور الكتلة النقدية ما عدا سنة 2013 حيث قدر نمو الكتلة النقدية 8.41% ويعود هذا الإنخفاض إلى التأثر بالأزمة الأوربية أما الإرتفاع الذي ساد في هذا الفترة فكان نتيجة ارتفاع صافي الأصول الجارية وأسعار المحروقات حيث بلغ معدل نمو العرض النقدي 14.61 سنة 2014 استمرت الكتلة النقدية في النمو استنادا إلى الاحتياطات الرسمية التي ظلت متجاوزة عتبة الكفاية، حيث إنخفض سنة 2015 و 2016 و بلغ معدل نمو الكتلة النقدية % 0.13 و 0.81%على التوالي ليصل معدل النمو إلى 4.26% سنة 2017 كما رجع بنك الجزائر إلى سياسة الإصدارمن خلال قانون 17/10 المؤرخ في 11/10/2017 الذي تضمن اللجوء إلى طبع كتلة نقدية بدون مقابل لمدة 5 سنوات من اجل تمويل عجز الميزانية العامة و تغطية الإنفاق الحكومي لمواصلة المشاريع التنموية.

من خلال تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر يتضح أن فترة تبنيه تميزت بمعدلات تضخم أعلى من الفترة السابقة مما يدفعنا للتساؤل عن الأسباب التي تحد من مدى فعالية هذه السياسة في الحفاظ على استقرار الأسعار.

إن بنية الاقتصاد الجزائري و اعتماده على أحادية التصدير و ارتفاع حجم الاستيراد يكرس تبعيته للأسواق العالمية وبالتالي تأثير تقلبات أسعارها على الأسواق المحلية) التضخم المستورد(،و لهذا يجب على السياسة النقدية المستهدفة للتضخم الأخذ بعين الاعتبار اثر تقلبات أسعار الصرف على معدلات التضخم.

تعد تقلبات أسعار الصرف من بين مسببات التضخم في الجزائر نظرا إلى تبعيته إلى الأسواق العالمية و اعتماده الكبير على الاستيراد من اجل تلبية حاجات السوق المحلي، وشهدت أسعار الصرف مثلما سبق التطرق إليه في الجانب النظري تدهورا مستمرا أدى إلى إثقال الميزانية العمومية و ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية إضافة إلى التدهور

المستمر لقيمة العملة خارجيا و هدا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 02 سعر الصرف العملة دينار/ دولار/ الاورو خلال فترة2018_2003

الفترة الاولى) السياسة النقدية التقليدية(

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر صرف العملة دينار / دولار	77.3768	72.0653	73.3627	72.6464	69.3656	64.5684	72.6462	74.4041
سعر صرف العملة دينار / الأورو	87.4722	89.6423	91.3014	91.2447	94.9973	94.8623	101.291	99.1927

(التضخم استهداف) التانية الفترة

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر صرف العملة دينار / دولا	72.8573	77.5519	79.3809	80.5606	100.4641	109.4654	110.9610	116.6169

سعر صرف العملة دينار / الأورو	102.2154	102.1627	105.4374	106.9064	111.4418	121.1766	125.3231	137.6864

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على معطيات البنك الجزائر

يتضح من خلال الجدول أن قيمة العملة تراجعت في الفترة التي تميزت بتراجع أسعار النفط الذي أدى إلى تراجع الاحتياطات من العملة الصعبة.

يأخذ نموذج دراستنا بعين الاعتبار السلاسل الزمنية لمجموعة من العوامل المحددة للتضخم في الجزائر اعتمادا على دراسات سابقة من اجل الحصول على نتائج واقعية، أهمها التغيرات في أسعار النفط نظرا إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط باتجاهها، حيث تبين العديد من الدراسات أن هناك علاقة طردية في المدى القصير و الطويل ما بين تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي، وان ارتفاعها يؤدي إلى دفع النمو لكنه زائف لأنه يجعل الاقتصاد عرضة للانهيار عند حدوث صدمات و انهيار أسعار النفط[1].

في الفترة الممتدة من 2003-2004 شهدت أسعار البترول تحسنا كبير، فانتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003 الى 67.3 دولار للبرميل سنة2004 ، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية .[2] وبتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72,06 دج سنة 2004.

-استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل إلى 94.99 دج سنة 2007 مقابل 91.3 دج سنة.2005

-في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل بحلول سنة 2009 وكباقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة2010

[1] بوالشعور شريفة، اثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد5 ،2016

[2] نادية بولورغي تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأرومتوسطية) دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، غير منشورة، جامعة بسكرة الجزائر2014-2013 ، ص220

-أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و 2010 على التوالي[1] ، للحفاظ على ثبات أسعار صادراتها وواردتها.

-وفي الفترة 2010-2015 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو.وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفتها الجزائر منذ الثمانينات وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي[2]:

-1سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار مابين 1986 و 1988 بمعدل 31%مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991

-2التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي) التقييم المفرط للدينار (وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

-3التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة التعويم المدار (منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة . التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

-4النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

-5استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة

مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعارالنفط مثلما حصل مؤخرا.

مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل

[1] عبد الحميد مرغيت تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل الجزائر
[2] داود سعد الله ، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية"، دار هومة، الجزائر 2013 ص69

خارجية تأثر في سعر صرف الدينار مثل الأزمة المالية ، أزمة الأورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباعالجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

ترتبط السياسة النقدية في الجزائر ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و قد واجهت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة منذ الاستقلال (1962) إلى غاية 1990 عدة عراقيل في توجيهها، حيث اقتصر دورها على تمويل عجز الميزانية العامة فقط، أما سلطة الإصدار و التحكم فيه كانت لدى الخزينة العمومية إلى غاية الصدمة النفطية (1986) التي دفعت منذ بداية التسعينيات إلى انتهاج إصلاحات أهمها منح الاستقلالية للسلطة النقدية من اجل إدارة السياسة النقدية.

كما أن ارتفاع أسعار النفط و وفرة عائداته شجع على توسيع دائرة القروض خلال فترة اقتصاد السوق)سياسة نقدية توسعية (أملا في تنمية و تنويع الاقتصاد مثلما تجسد من خلال تطبيق برامج دعم النمو الاقتصادي المطبقة منذ سنة 2000 إلى غاية2014 ، و لكنه لم يتسبب إلا في زيادة المعروض النقدي و ارتفاع معدل التضخم.

و مع بداية تراجع أسعار النفط في 2015 مثلما حدث مع الصدمة النفطية (1986) تغير اتجاه السياسة النقدية و اضطرت السلطة النقدية إلى إتباع سياسة انكماشية بهدف المحافظة على التوازن النقدي، أي أن تقلبات و صدمات أسعار النفط لها تأثير كبير على اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر .ويبين الجدول التالي تطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة:

رقم : 03 تطور أسعار النفط و معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة2003-2018

.الفترة الأولى) مرحلة السياسة النقدية التقليدية(

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سعر النفط)الدولار(	1.28	05.36	59.50	61	04.69	1.94	86.60	38.77
معدل التضخم	26.4	96.3	38.1	31.2	67.3	85.4	73.5	91.3

االفترة التانية) مرحلة استهداف التضخم(

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر النفط)الدولار(	46.107	45.109	87.105	29.96	49.49	68.40	51.52	85.66
معدل التضخم	52.4	89.8	25.3	91.2	78.4	39.6	59.5	26.4

المصدر : من اعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة الدراسة (2003-2018)،حيث كان سنة 2003 معدل التضخم 4.26%ليعاود إنخفاض مطلع سنة 2004 أين وصل إلى 3.96% وذلك راجع إلى التوسع في الإنفاق الحكومي المصاحب للتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود، ولعل ارتفاع معدلات التضخم يفقد العملة قوتها الشرائية داخليا وخارجيا إلا أنه ينعش الصادرات كون أسعارها منخفضة مقارنة بغيرها.

إن عملية ضخ كتلة نقدية إضافية في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور وزيادة مداخيل الأسر نتيجة تحسن أسعار البترول ورفع معدلات التضخم إلى غاية2009 ، حيث بلغ نسبة 5.73%نتيجة انخفاض سعر الصرف على الواردات وارتفاع نفقات الدولة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلى ما نتج عنه الزيادة في مستوى الأسعار.

بعد ذلك عرفت معدلات التضخم أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2012 بلغت 8.89% وهو ما يفسره ارتفاع أسعار البترول إلى أرقام قياسية بلغت 109.45 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2010-2014) ، حيث ترجع أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة إلى التوسع في الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، وكذا زيادة الرواتب والأجور وما يمكن قوله هو أن ارتفاع نسب التضخم في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الإصدار النقدي الذي لم يقابله فعليا زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وعليه فالجهاز الإنتاجي لم يؤذي دوره كما نلاحظ أن معدل التضخم في تزايد مستمر في 2013 إلى 2018 حيث كانت في 3.25% 2013 لتنخفض بشكل طفيف إلى 2.91% ليعود للارتفاع حيث وصل إلى 4.78% سنة 2015 حيث عرف التضخم تطور نحو الارتفاع لمتوسط الوثيرة السنوية للتضخم المسجل في سنة2017 ، لينخفض المتوسط إلى 5.59% مقابل 6.39% في 2016 وقع

هذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الأكثر وضوحا من حيث الانزلاق السنوي على الرغم من الارتفاع البسيط في نمو الكتلة النقدية (M2) لكن استمرار الأزمة النفطية وعجز الميزانية دفع البنك المركزي إلى الشروع في طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل بعد إصدار قانون 17/10 المؤرخ في 11/10/2017الذي يحتوي على مادة واحدة تتضمن اللجوء إلى سياسة الإصدار لمدة 05 سنوات عن طريق شراء سندات الخزينة العمومية من اجل:

- تمويل احتياجات الخزينة العمومية
- تمويل الدين العمومي الداخلي
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

و ذلك من اجل مواصلة مرافقة وتنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

يعتبر الإصدار النقدي أسلوبا يعتمده الاقتصاد الجزائري لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية هدفه تمويل الإنفاق الحكومي، لكن إصدار النقود بدون غطاء يسبب ارتفاع في الأسعار بسبب زيادة المعروض النقدي) تمويل تضخمي .(و يبين الشكل الآتي تطور الكتلة النقدية في الجزائر ، كما سجل في نفس السنة 6.39 وهذا الارتفاع في وتيرة التضخم نتيجة حتمية لنسبة نمو النفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية إضافة إلى الارتفاع في سنة 2017بـ 5.59% وهذا راجع إلى ارتفاع التضخم المستورد نتيجة تأثر الارتفاع القوي في أسعار المنتجات الطاقوية ثم يعود وينخفض بشكل طفيف إلى 4.26% سنة 2018 ، إضافة إلى ارتفاع السلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب حيث نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع جامح ومنه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين التضخم وأسعار البترول.القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي للقطاع الخاص خلال الفترة2003-2018

سجل مستوى الائتمان البنكي المقدم من البنوك للمؤسسات العمومية والخاصة ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة .([1] (2003-2018 وفي ما يلي نبين توزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية، من خلال ما يوضحه الجدول والمحنى البياني التالي:

جدول رقم : 04 توزيع القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال الفترة) (2003-2018 الوحدة مليارات دج: (

السنة	القطاع العام	القطاع الخاص	القروض الموجهة للاقتصاد
2003	791.4	588.5	1380.2
2004	859.3	675.4	1535
2005	882.4	897.3	1779.8

[1]سلمى كشاطي - امنة منيجل ، دور البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي - 1945 قالمة ، 2016/2015 ، ص . 129.

2006	847	1057.7	1905.4
2007	988.9	1216	2205.2
2008	1201.9	1416.3	2615.5
2009	1485.1	1600.6	3086.5
2010	1460.6	1806.7	3268.1
2011	1741.6	1984.2	3726.5
2012	2050.9	2247.1	4298.4
2013	2434	2721.9	5156.3
2014	3382.3	3121.7	6504.6
2015	3688.2	3588.3	7277.2
2016	3952.2	3957.1	7909.9
2017	4311.3	4568.3	8880
2018	4943.6	5032.2	9976.3

المصدر : من اعدا الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات- 2010 - 2008 - 2003) 2011-2016-2018)

يبين الجدول ان حجم الائتمان الموجه للاقتصاد في تزايد مستمر ، ميزه ارتفاع حجم القروض الموجهة للقطاع العام خلال السنوات الأولى من الدراسة، حيث ارتفع من 791,4 مليار دج سنة 2003 الى 882,4مليار دج سنة 2005 ، ويرجع السبب الى ظهور برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الذي من خلالها تم ظهور المؤسسات ولنساج و لونجام... الخ . ومن جهة اخرى عرف حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص تزايدا بوتيرة اعلى من القطاعات الأخرى ، حيث انتقلت من 897,3 مليار دج سنة 2005 الى 4568,3 مليار دج سنة 2017 ، وفي سنة 2018 عرف حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص تزايدا بنسب كبيرة عن القطاع العام ، حيث سجلت في القطاع العام 4943,6 مليار دج والقطاع الخاص 5032,2 مليار دج ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى انشاء صناديق ضمان القروض ، و كذلك ارتفاع متوسط اسعار البترول

الشكلرقم) :03 توزيع القروض الموجية للاقتصاد حسب القطاع)

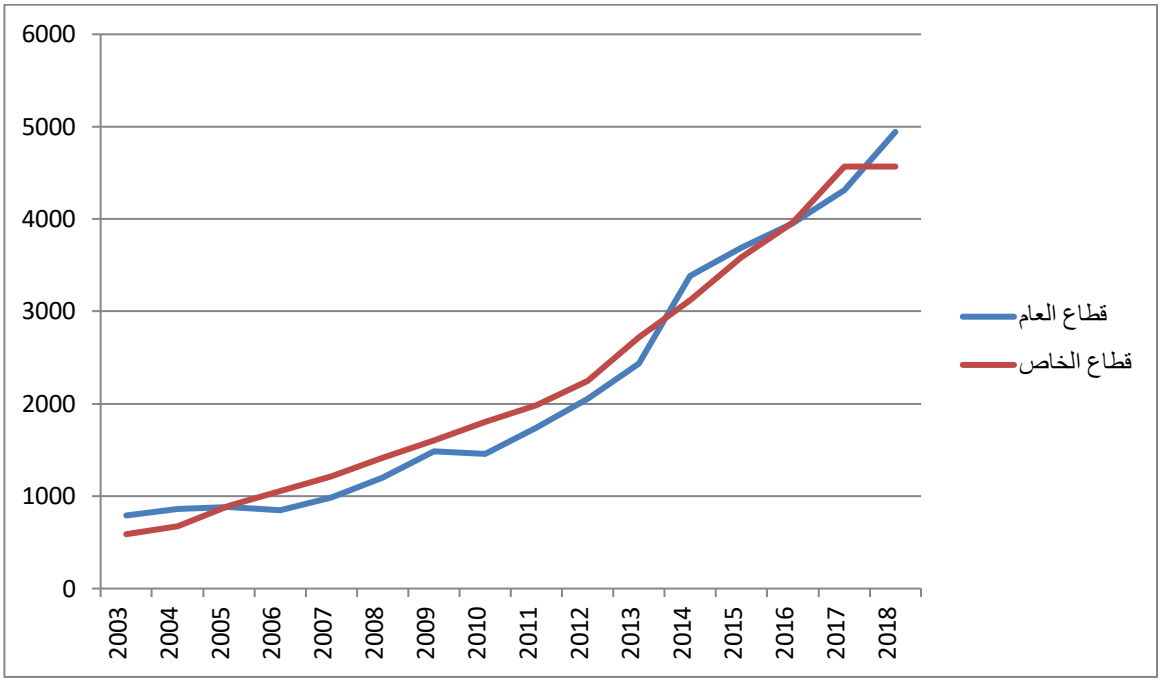

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد عمى معطيات الجدول رقم4

يعكس المنحنى البياني تطور حجم القروض الموجهة للقطاع العام و القطاع الخاص خلال الفترة من 2003الى . 2018 ويتضح من خلال المنحنى ان هناك تقارب في حجم القروض الموجهة للقطاعين معا ، حيث سجل في السنوات من (2005 - 2003) ارتفاع في حجم القروض الموجهة للقطاع العام بالمقارنة مع حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص . الا انه تم تسجيل زيادة في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص اعلى من حجم القروض للقطاع العام في السنوات (2014 - 2003) ، وهذا ما يعكس الفترة من 2015 الى 2016 فقد كان حجم القروض الموجهة القطاع العام اعلى من حجم القروض للقطاع الخاص وفي السنة الاخيرة 2018 فقد تقرب حجم القروض الموجهة لكلا القطاعين.

مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك

شهدت الجزائر رغم مجهودات الحفاظ على استقرار الأسعار ارتفاعا مستمرا في مؤشرات الأسعار الاستهلاكية و الإنتاجية وهذا ما دفعها إلى انتهاج سياسة استهداف التضخم التي أثبتت فعاليتها بالنسبة للعديد من الدول، ويبين الشكل الآتي تطور مؤشرات الأسعار في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم :05 مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك

السنة	مؤشراسعارالاستهلاك	مؤشر اسعار الانتاج
2003	100	75.26
2004	103	78.58
2005	108	81.30
2006	113	83.27
2007	119	85.81

93.81	120	**2008**
96.99	122	**2009**
99.99	125	**2010**
102.13	135	**2011**
104.83	140	**2012**
105.02	150	**2013**
106.12	160	**2014**
108.51	170	**2015**
112.97	185	**2016**
115.1	190	**2017**
119.79	195	**2018**

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على معطيات صندوق النقد الدولي

الشكل رقم : 04 تطور مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك خلال فترة الدراسة

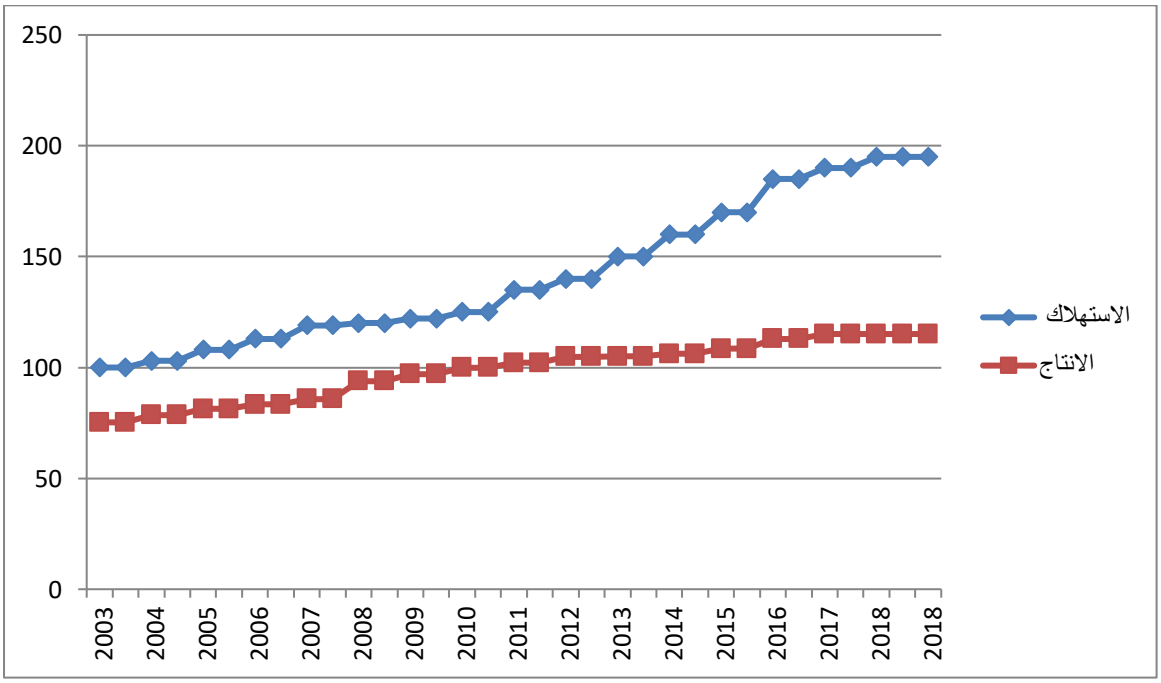

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معطيات صندوق النقد الدولي

من خلال الشكل نجد ان مؤشر اسعار الاستهلاك ومؤشر اسعار الانتاج قد اتجها للتزايد بشكل مستمر خلال فترة الدراسة ويعود هذا الارتفاع الى تزايد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني نتيجة التوسع النقدي وحسب تقارير بنك الجزائر بعد بند المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية اهم لمؤشرات المؤثرة فيه وترجع تلك الزيادات المتتالية الى تزايد معدلات التضخم التي يعود تذبذبها الى تفاوت الاجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات و فشلت في الاخرى.

الإطار القانوني لسياسة استهداف التضخم في الجزائر :تطلب استهداف التضخم المباشر إحداث تغييرات و إصلاحات في قانون النقد و القرض بما يضمن تعديل صلاحيات السلطة النقدية و إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، حيث أصبح هدف التضخم في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية محددا كميا و مستهدفا على الآفاق المتوسطة الأجل، و عليه توجب تطوير الوسائل التي تسمح بتعميق الإطار التحليلي لدعم صياغة السياسة النقدية[1]

و يؤكد هذا الأمر على مسؤولية بنك الجزائر في المحافظة على الاستقرار المالي في المادة 02 من الأمر 04 /10 التي تنص على أن " مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية و في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي من خلال تنظيم السيولة و الحركة النقدية و توجيه و مراقبة توزيع القرض و تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج لضبط سوق الصرف[2] ."

تعتبر سنة 2010 نقطة تحول جديدة في مجال السياسة النقدية في الجزائر حيث تجسدت سياسة استهداف التضخم قانونيا و رسميا من خلال الأمر 10/04 المتعلق بقانون النقد و القرض، و اعتمد تطبيقها على متابعة[3] :

- مؤشر أسعار الاستهلاك،
- أسعار الصرف،
- المجمع النقدي M2 خارج قطاع المحروقات.

يقوم بنك الجزائر بتحديد هدف كمي مستهدف للتضخم وقصد تحقيقه يقوم في بداية كل سنة بإعداد التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية و القروض الناجمة عن البرمجة المالية و توقعات ميزان المدفوعات و عمليات الخزينة العمومية و اقتراح الوسائل التي من شانها ضمان تحقيق الهدف الصريح المسطر للتضخم .

و يبقى معدل الصرف متغيرا أساسيا في برمجة السياسة النقدية و المالية في الجزائر ولذلك تسعى سياسة استهداف التضخم إلى ضبط انعكاس تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المحلية و تأثير التضخم المستورد على ارتفاع الأسعار المحلية من بإبقاء معدل الصرف الفعلي قريبا من مستواه التوازني من خلال سياسة التعويم المدار[4].

---

[1] أمحمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2014 – 2001 و متطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد1 ، المجلد3 ، 2017

[2] الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت2003 ، بنك الجزائر

[3] تقرير بنك الجزائر لسنة2012 ، ص129

[4] التقرير السنوي لبنك الجزائر،2012

ينص الأمر 10/04 المتعلق بقانون النقد و القرض في المادة 3 على أن" بنك الجزائر يعد ميزان المدفوعات و يعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر، و في هذا الإطار يمكنه أن يطلب من البنوك و المؤسسات المالية و الإدارات المالية وكل شخص معني بتزويده بالإحصائيات و المعلومات التي يراها مفيدة"، و توضح مختلف التجارب الدولية أن نجاح استهداف التضخم يعتمد على مدى توفر و تطور نظام المعلومات و الأدوات الإحصائية اللازمة للتنبؤ و اتخاذ القرار .و في هذا الإطار تشجع كافة البنوك و المؤسسات المالية العاملة حسب المادة 6 من الأمر 04/10 من إجراء العمليات الخاصة بالاستشارة و التسيير المالي و الهندسة

المالية من اجل تطوير نظام المعلومات، وتشدد في المادة 7 على ضرورة صحة المعلومات المالية حيث يؤدي عدم احترامها إلى تطبيق إجراءات المخالفات المنصوص عليها في المادة 114 من الأمر 04/10 .

تقييم استهداف التضخم في الجزائر:

يعد الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و التحكم في نسب التضخم الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر منذ إصدار قانون النقد و القرض الذي منح لبنك الجزائر السلطة و الاستقلالية قصد تمكينها من تحقيق أهدافها، و أصبح هدف استقرار الأسعار ضمنيا في ظل قانون 03/11 الذي ركز على استخدام أدوات السياسة النقدية الوسيطية لبلوغ الهدف الأساسي و هو التحكم في التضخم، ثم انتقل إلى سياسة استهداف التضخم رسميا منذ سنة 2011 بناءا على الأمر 04/10 بغية مواكبة التطورات العالمية في مجال السياسة النقدية بعدما أثبتت فعاليتها على مستوى العديد من الدول.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو قياس فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر، و يمكن ذلك من خلال المقارنة بين معدلاته قبل و أثناء الاستهداف، حيث يبرز الجدول التالي التغيرات في نسب التضخم بين الفترة الممتدة من 2003 إلى 2010 وهي فترة تطبيق الأمر 03/11 المؤرخ في 26/08/2003الذي ينص على الاستهداف الضمني للتضخم و إعطاء الأولوية للسياسة المالية لتنفيذ برامج الإصلاح و الإنعاش الاقتصادي و فترة تطبيق إطار الأمر 10/04 الصادر في 26 أوت 2010 الذي ينص على توسيع صلاحيات السياسة النقدية من اجل تطبيق سياسة استهداف التضخم الصريح.

جدول رقم :06 مقارنة بين معدل التضخم الفعلي و المستهدف في الجزائر خلال الفترة2003-2018

فترة الاستهداف الضمني	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم المستهدف	3	3	3	3	3	3	3	3
معدل التضخم الفعلي	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91

فترة الاستهداف الصريح	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم المستهدف	4	4	4	4	4	4	4	4
معدل التضخم الفعلي	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	7	5.59	4.27

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يوضح الجدول أن الفترة الأولى عرفت أدنى مستويات التضخم عقب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي استدعى تحرير الأسعار و رفع الفائدة و التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية و بدا في الارتفاع في السنوات2007 ،2008 ، 2009 بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية وارتفاع التضخم المستورد، أما الفترة الثانية و هي فترة استهداف التضخم الصريح تميزت بتطور معدلات التضخم وعدم بلوغ مستوى التضخم المستهدف رغم رفعه بسبب زيادة الضغوط التضخمية، و ذلك نتيجة لتطبيق سياسة مالية توسعية و ضخ سيولة هائلة في الاقتصاد على شكل قروض في إطار برامج الدعم و الإنعاش، و العودة إلى الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية العامة منذ سنة 2017 بسبب ارتفاع المواد الاستهلاكية المستوردة[1]، و قد بلغ معدل التضخم ذروته التاريخية في سنة2012 ، و ذلك راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة و التوسع القوي في نفقات الميزانية[2].

تسعى السياسة النقدية إلى كبح الضغوطات التضخمية من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي و دعم النمو لان التضخم يؤثر بطريقة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي إلى جانب العديد من المؤشرات الاقتصادية، ويبين الجدول التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي قبل و أثناء استهداف التضخم، و يمثل النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الحقيقي[3].

جدول رقم :07 تطور معدل كل من التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2003-2018

فترة الاستهداف الضمني	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحليPIB %	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.1	3
معدل التضخم	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91
فترة الاستهداف الصريح	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحليPIB %	2.5	2.9	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2

[1] 2017 ،2 العدد الرسمية، الجريدة 2017 يناير 10 في المؤرخ 01-17 القانون

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2012.

[3] محمد حرواش، تحليل اثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2013-2000 ، مجلة آفاق للعلوم، العدد3 ، المجلد1 ،2016

معدل التضخم	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	7	5.59	4.27

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على بيانات البنك الدولي – الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة الأولى هي فترة السياسة النقدية التي اعتمدت على المجاميع الوسيطية من اجل التحكم في معدلات التضخم حيث تميزت بمعدلات تضخم منخفضة و معدلات نمو اقتصادي أعلى رغم السياسة الانكماشية التي التزمت بها الحكومة، أما فترة استهداف التضخم و رغم تزامنها مع سياسة توسعية و زيادة في الإنفاق الاستثماري بهدف رفع الطاقة الإنتاجية إلا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت اقل بسبب ارتفاع نسبة التضخم و عدم مصاحبة الزيادة في الكتلة النقدية نمو في الاقتصاد الحقيقي.

الخاتمة

الخاتمة

سنحاول من خلال هذه الخاتمة استعراض كل من الخلاصة العامة : اختبار فرضيات الدراسة؛ نتائج الدراسة التوصيات المقترحة؛ وأفاق الدراسة على النحو التالي:

أولا :الخلاصة العامة

تعتبر مشكلة التضخم من بين المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية، فهي تعبر عن ارتفاع مستوى الأسعار ، يترتب على عدم وجود إستقرار في الأسعار تذبذب حجم الناتج المحلي الخام وضآلة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخول والثروات.

يمثل هدف استقرار الأسعار هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى باعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن الافراط في الاصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الانتاج مما ينعكس سلبا على الأسعار.

لجأت معظم الدول النامية التي عانت من ظاهرة التضخم الى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحاتاقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار، حيث شملت السياسة النقدية حيزا معتبرا في برنامج الإصلاح لاحتواء هذه الظاهرة.

تعد السياسة النقدية من بين السياسات الاقتصادية الفعالة في مواجهة ظاهرة التضخم باعتبارها جزء أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، تمارس السياسة النقدية في الدولة عملها من خلال التأثير في حجم العرض النقدي والائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة، والهدف من هذا التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة.

تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل الاقتصاد بقصد الوصول الى هدف معين، كهدف الوصول الى العمالة أو التشغيل الكامل أو المحافظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من التضخم أو مجموعة من الأهداف، يتطلب الوصول الى هذا الهدف توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها : الاستهدافات الوسيطية، قنوات إبلاغ وأدوات السياسة النقدية .وللحديث عن سياسة استهداف التضخم حيث كان لابد من الحديث عن ظاهرة التضخم إذ يعتبر واحدا من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرات به، وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية، إذ لا يعتبر بالضرورة حالة طارئة إلا بعد تجاوز حدوده، وبالعكس أيضا لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة جيدة بالضرورة إن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير اليه رهن الظروف المرافقة له، فهو مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبيةوبالتالي فان السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه .

والجزائر بدورها مرت فيها السياسة النقدية بعدة مراحل انطلاقا من سياسة نقدية في ظل اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، فقد عرف الجهاز المصرفي تطورا كبيرا متنوعا بمجموعة من الإصلاحات التي

قامت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إضافة إلى محاولة التعرف إلى فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم

ويمكننا القول بأن تبني سياسة استهداف التضخم يتطلب توفر أدنى شروط تطبيق هذه السياسة منها العامة والأولية، ونجد الجزائر اعتمدت هذه السياسة إلا أنها لم تنجح الى حد بعيد، لذا يستوجب توفير بيئة مواتية لها، كإعطاء استقلالية اكبر لبنك الجزائر عن طريق التشريعات القانونية، أو من ناحية الممارسة الميدانية لتوفير كل الشروط العامة.

كما تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آلية فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم، لذا فإن ذلك يستدعي منه إنشاء بنك معلومات يحتوي على معطيات المتغيرات التي تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، ويجب عليه أيضا أن يملك معلومات هذه المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما ينبغي عليه أن يصدر تقارير دورية وبيانات عن المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على معدل التضخم .و أهم الاصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال النقدي والمالي الى غاية صدور قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، و الذي اعتبر قفزة نوعية نحو التغير بادخال ميكانيزمات السوق و اعادة الاعتبار للنظام المصرفي الجزائري وعلى رأسهم البنك المركزي الذي أصبح يسمى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر

أما عن السياسة النقدية فقد تعرضنا لها ابتداء من عهد الاقتصاد الاشتراكي حيث كانت القرارات تؤخذ مركزيا ، و لم تكن للسياسة النقدية أية فعالية الى غاية الثمانينات وبداية دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق ولجوءها للاتفاق مع مؤسسات النقد الدولية من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية ، بالضافة الى صدور قانون 10/90 الذي وضع الاطار القانوني لمسار السياسة النقدية حيث تمحورت أهم الاصلاحات التي مست هذا الجانب ، و الانتقال من استخدام أدوات مباشرة الى استخدام أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية

ثانيا : نتائج اختبار صحة الفرضيات

- ❖ تم نفي الفرضية الأولى حيث لم تساهم السياسة النقدية في التحكم في مستويات التضخم خلال فترة الدراسة سواء قبل أو بعد استهدافه و هذا ما نلاحظه و نلمسه على ارض الواقع من خلال استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- ❖ تمم قبول الفرضية الثانية حيث تعتبر الكتلة النقدية من أهم محددات التضخم في الجزائر.

حيث تبين أن السياسة النقدية رغم الإصلاحات التي شهدها قانون النقد و القرض وتطوير ادوات السياسة النقدية لم تنجح في التحكم في مستويات التضخم وذلك راجع للأسباب التالية:

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي في بلد ما ، حيث إن الإفراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا

انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملات الأخرى، لذا فإن السلطات النقدية المركزية تسعى دائما إلى حسن التحكم فيها . بما يلائم تطور ونمو النشاط الاقتصادي

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق90% من صادراتها . وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث آلما آانت أسعار المحروقات أآثر تعرضا لتقلبات الأسعار آلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز.

مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أآبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار،وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة آمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعل حصيلة الضرائب

ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد .إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل .و يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر 14 قدرتها على التصدير من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج

رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات .وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات .أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات ، وهذا راجع إلى 15 .ارتفاع الميل الحدي للاستيراد .وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات

نتجه الان الى متغير تطور أسعار النفط و معدلات التضخم في الجزائر عرفت معدلات التضخم أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2012 بلغت 8.89% وهو ما يفسره ارتفاع أسعار البترول إلى أرقام قياسية بلغت 109.45 دولار للبرميل، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق المخطط الخماسي-2010) (2014، حيث ترجع أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة إلى التوسع في الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي، وكذا زيادة الرواتب والأجور وما يمكن قوله هو أن ارتفاع نسب التضخم في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة المعتمدة على الإصدار النقدي الذي لم يقابله فعليا زيادة في إنتاج السلع والخدمات

متغير القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي للقطاع الخاص كان هناك منافسة بين قطاع العام وقطاع خاص كان هناك تقارب في حجم القروض الموجهة للقطاعين معا ، حيث سجل في السنوات من (2005 - 2003)ارتفاع في حجم القروض الموجهة للقطاع العام بالمقارنة مع حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص . الا انه تم تسجيل زيادة في حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص اعلى من حجم القروض للقطاع العام في السنوات (2014 - 2003) ، وهذا ما يعكس الفترة من 2015 الى 2016 فقد كان حجم القروض الموجهة القطاع العام اعلى من حجم القروض للقطاع الخاص وفي السنة الاخيرة 2018فقد تقرب حجم القروض الموجهة لكلا القطاعين

نذهب الان الى متغير مؤشرات أسعار الإنتاج و الاستهلاك نجد ان مؤشر اسعار الاستهلاك ومؤشر اسعار الانتاج قد اتجها للتزايد بشكل مستمر خلال فترة الدراسة ويعود هذا الارتفاع الى تزايد كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني نتيجة التوسع النقدي وحسب تقارير بنك الجزائر بعد بند المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية اهم لمؤشرات المؤثرة فيه وترجع تلك الزيادات المتتالية الى تزايد معدلات التضخم التي يعود تذبذبها الى تفاوت الاجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات و فشلت في الاخرى

وفي الأخير يتبقى لنا متغير وهو سعر الصرف عرفت الجزائر فيه إرتفاع في سعر الصرف من فترة 2007_2003بسبب إرتفاع الصادرات البترولية وبالتالي إرتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار و في سنة 2008عرف سوق العالمي لأسعار النفط الخام أزمة مالية حادة مما أدى إلى تدهور قيمة الدينار مقابل عملات أجنبية حتى سنة 2015بسبب الركود في قطاع محروقات

ثالثا :نتائج البحث

من خلال هذا البحث توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن استعراضها على النحو التالي:

الجانب النظري : تم التوصل إلى جملة النتائج التالية:

- السياسة النقدية هي مجموعة من الأعمال والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي من خلال الرقابة على النقد لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- هناك عدة معايير وأسس يتم اعتمادها في تصنيف معدل التضخم.
- للسياسة النقدية جملة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، سواء كانت أهداف أولية، وسيطة أو نهائية وباعتبارها بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية .
- لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الاقتصاديات المتقدمة وإنما هي ظاهرة اقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض والطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الاقتصادي للدول النامية.

الجانب التطبيقي:

توصلت الدراسة إلى أن تزايد حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الجزائري دون مقابلتها بنمو اقتصادي ودعم للاقتصاد الحقيقي من أهم مسببات التضخم في الجزائر، ولذلك يجب تحفيز القطاع الإنتاجي من أجل خلق قيمة مضافة وتوفير سلع وخدمات من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخفيف من الواردات التي تساهم في التضخم المستورد كما تساهم في تنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات الذي يسبب أيضا أزمات تضخمية عند تراجع أسعاره، كما يسبب تدهور أسعار الصرف.

ومنه، يمكن القول أن السياسة النقدية يجب مرافقتها بتطوير الاقتصاد والتنسيق من السياسة المالية من أدل نجاحه. كما يتطلب استهداف التضخم توفير الشرط الأولية اللازمة، وعلى رأسها تعزيز سلطة وصلاحيات البنك المركزي، وتطوير أنظمة المعلومات والإحصاء منم أأجلل النجاح في التحكم في مستويات التضخم في الجزائر.

رابعا :التوصيات المقترحة

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

من أجل التطبيق السليم لسياسة استهداف التضخم لابد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية، ولاسيما توفير عدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة المصداقية والشفافية فيها.

وللتنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل لابد من اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في هذا المجال، ويتحقق ذلك إلا من خلال توفير نظام معلوماتي سليم يعمل بشكل مستمر ومستحدث على ضمان تدفق المعلومات وتحليلها.

العمل على تطبيق سياسة استهداف التضخم على مراحل، وهذا بعد إتمام جميع الشروط الأولية والعامة.

إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية والجهة التي ستقع عليها مسؤولية الإعلان عن سياسة استهداف التضخم لغرض ضمان حق مسائلتها علينا عن الأهداف المعلنة.

ينبغي على بنك الجزائر تعزيز الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيق ذلك حتى ينبغي على الوحدات الاقتصادية اتخاذ قراراتهم بجو من الشفافية واليقين .إنشاء لجنة مستقلة مهمتها متابعة ومساءلة بنك الجزائر حول مدى تحقيق الأهداف المسطرة .تنويع إيرادات الدولة من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد النفقات.

خامسا : افاق الدراسة

يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية:

_ما دور البنك المر كزي في ادارة السياسة النقدية.

_ما هو أثر السياسة المالية في استهداف التضخم.

_تأثير عرض النقود على أسعار الصرف والتضخم في االقتصاد الجزائري

قائمة المراجع

1-باللغة العربية

أ -الكتب

1. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،مصر 2008 ، ص 173
2. عبد المطلب عبد الحميد السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية مصر ط(1)، 2003 ، ص.90
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط، 2005،2

عقيل جاسم عبد الله ، النقود و المصارف ، دار مجدلاوي للنشر،عمان ط 1999 2ص207

4. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل النشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010 ، ص ص.(181 -180
5. إبن البار،2017 ، صفحة 64
6. جمال_ خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2002 ، ص113
7. رمضان محمد مقلد علي عبد الوهاب مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر،2007 ، ص 247
8. عبد الله الظاهر، موفق على الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار بزنيد المنشرة الطبعة الثانية، الأردن،2006 ، ص311
9. طالب محمد عوض مدخل للاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن،2001 ، ص23
10. احمد هني العملة والنقود ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر،2008 ، ص 109
11. فتح الله ولعلو الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل النقود والائتمان، دار الحداثة، بيروت، 1987 ، ص421
12. صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ، مصر 2005 ص98
13. أسامة محمد، مبادئ النقود كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ص.132
14. عدنان كريم نجم الدين وآخرون،" التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة 1985-2008 ، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد6 ،2012 ، ص8
15. هناء الأديمي" التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية
16. شوتر منهل العمار رضوان النقود والبنوك، مؤسسة ألاء للطباعة والنشر، عمان، 1996 ، ص 178
17. اسماعيل عبد الرحمان، حربى محمد موسى ،عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان ،1999 ص155

18.زكي رمزي مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة1980 ص582
19.مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية ، مطبعة مزار للنشر، الجزائر، 2007 ، ص97 :
20.علاش أحمد، دروس وتمارين في الاقتصاد الكلي، الجزائر، دار هومة للنشر،2010 ، ص 26 : 25
21.زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت،2003 ، ص262:
22.عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الأردن، دار الفكر ناشرون وموزعون ، 2010 ، ص.218 :
23.وضاح نجيب رجب / التضخم و الكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي- ط 1 دار النفائس للنشر والتوزيع- عمان 2010 - ص03.
24.فليح حسن خلف النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع عمان2006 ، ص ص 172-173
25.حسين التضخم المالي ، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة،2004 ، ص.92
26.إسماعيل عبد الرحمان واخرون :مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد الكلي، عمان الأردن 1999 طبعة 01 ص154
27.مجدي محمود شهاب دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية 2000 - ص.69
28.جيمس جوارتيني وريكارد ستروب، ترجمة :عبد الفتاح عبد الرحمن، الاقتصاد الكلي، دار المريخ السعودية،1999 ، ص207
29.سيا علية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة - حالة الجزائر - ص18-17.
30.دحان و سلوكي ،2017
31.حمد أبو الفتوح ناقة نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، القاهرة، مؤسسة الشباب الجامعة 1998، ص.134
32.داود سعد الله ، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية"، دار هومة، الجزائر 2013 ص69

ب -مذكرات

33.بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للفترة2010-1990 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي جامعة باتنة،2016 ، ص.59
34.عياش قويدر ، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999، ص28

35.م حمدي فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار التعليم الجامعي ،2015، ص 255عبيد بن على عطيان آل مظف" الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة :الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الرياض،1429 هـ(، ص6-5
36.عبيد بن على عطيان آل مظف" الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة :الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الرياض،1429 هـ(، ص6-5
37.الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي وانكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012 ،ص415
38.عبد القادر مشدال، أثر إستراتيجية التصنيع على التشغيل بالجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية1999-1998 ، ص160.
39.لشعب محفوظ، سلسلة القانون الاقتصادي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1997
40.قدي عبد المجيد ،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية ، الجزائر ديوان المطبوعات الجزائرية 2003 ص75
41.سلمى كشاطي - امنة منيجل ، دور البنوك في تمويل القطاع الخاص في الجزائر ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر العلوم الاقتصادية ، جامعة 8 ماي - 1945 قالمة ، 2016/2015، ص. 129.
42.عبد الحميد مرغيت تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل الجزائر
43.نادية بولورغي تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأرومتوسطية) دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، غير منشورة، جامعة بسكرة الجزائر2014-2013 ، ص220
44.مزارشي فتيحة، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، دارسة حالة الجزائر، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1 ، ص - 243 سطيف،2018-2017

ت -المجلات :

45.مبارك بوعشة ، السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية ، مجلة العلوم الانسانية ، عند 2 ، سنة 1999 ، ص. 82
46.محمد حرواش، تحليل اثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2013-2000 ، مجلة آفاق للعلوم، العدد3 ، المجلد1 ، 2016
47.أمحمد بن عدة، واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة 2014 – 2001 و متطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد1 ، المجلد3 ،2017
48.بوالشعور شريفة، اثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد5 ،2016

49. عجة جيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و المال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04 ،.2006

ث -القوانين و مراسيم

50. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر2014 ، ص : 147
51. الأمر 01/01 المؤرخ في 2001/02/27 ، المعدل والمتمم للقانون) 10/90 أنظر المادة (02 ، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة بتاريخ.2003/10/28
52. الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003، بنك الجزائر
53. القانون رقم 10.90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16 الصادر في 18 افريل.1990
54. التقرير السنوي لبنك الجزائر،2012
55. تقرير بنك الجزائر لسنة2012 ، ص.129

-2مراجع باللغة الفرنسية

56. Pascal Gaudron Sylvie Economie monetaire et Financière, 5 ème édition, Economica, Paris, 2008, p 285.
57. Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découvert .paris, 2000, p88
58. Philipe Jaffré, monnaie et politique monétaire, Op.cit. : 103
59. Bernard Bernier, Henri-louis Védie, Macroéconomie, Dunod, Paris, 2eme édition, 2002, P144
60. Mohamed Terbeche (Pdg Bna): La démarche vers l'économie de marché, les nouvelles perspectives , contribution au forum des hommes d'affaires algériens résidents à l'étranger, Alger 22-24 oct. 1994.
61. Hocine Benissad, Algérie. De la planification socialiste à l'économie de marché, Enag editions, Alger, 2004, p.p 99-100 .
62. Joel - Provost les mots de l'économie ellipses. Paris 1986. P 215